

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور - خنشلة -



كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

الأثار الأمنية لإستراتيجية الطاقة الروسية تجاه أوروبا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

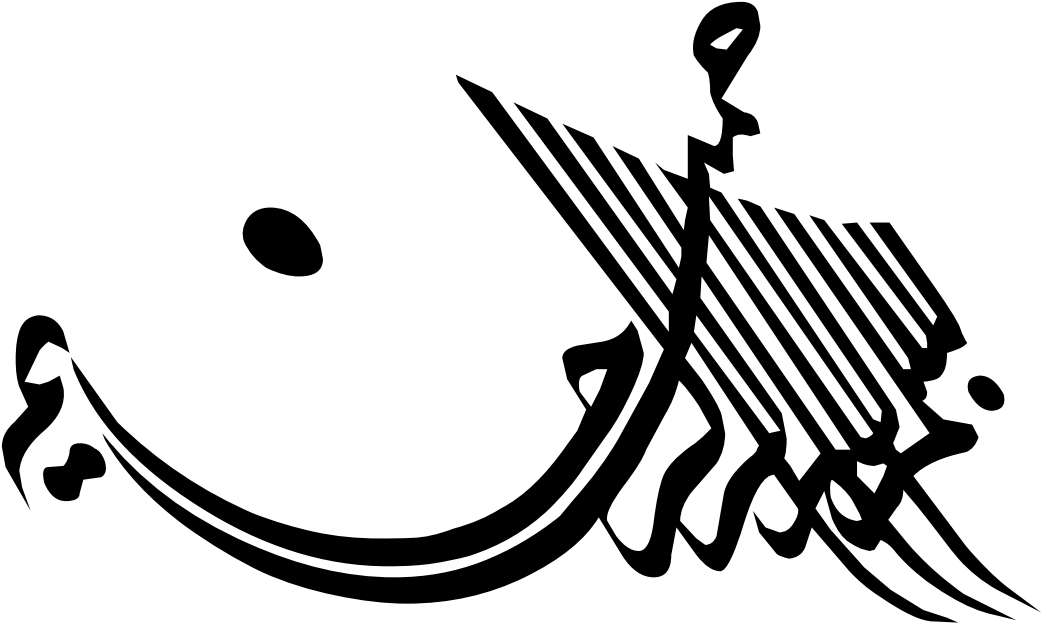
إشراف الأستاذ:
د. عمار بالة

إعداد الطالب:
عزيز عتبة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم الأستاذ
رئيسا	خنشلة	أستاذ محاضر أ	ناصرى سميرة
مشرفا ومقررا	خنشلة	أستاذ محاضر أ	بالة عمار
ممتحنا	خنشلة	أستاذ محاضر أ	صالحى نصيرة

السنة الجامعية:
2022/2021



شكر وعرفان

أولا وقبل

ذكر فضل الآخرين،

أشكر الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وتقديمه على هذه الصورة.

ثم أتقدم بشكري إلى الأستاذ المشرف: الدكتور عامر بالة الذي سدد خطى هذا

البحث

بالتوجيهات الصائبة وفي الأخير أشكر كل من ساعد

على ظهور هذا العمل ولو بنصيحة، والشكر موصول إلى أسرة العلوم السياسية جامعة

خنشلة إلى كل هؤلاء

أقدم جزيل شكري وعظيم

امتناني.

إهداء

إلى أمي التي أدين لها بعد مرربي بالمتن

إلى أبي عرفانا بكل النصب والوهن

إلى نزوجتي شطري في السراء والمحن

إلى إخواني وأخواتي، الأتس والسكن

إلى كل من علمني حرفا، عاملني عطفًا ولطفًا، أو كان لي ألفًا

من ألقى إلي بالمودة، أو أعانني في شدة

أهدي هذا العمل.

مقدمة

يكتسي عنصر الطاقة طابعا مميزا في حياة الأفراد كما في حياة الدول، إذ يمكن تحويله إلى سلاح ذو حدين سلاح للسلم، وسلاح للحرب، فأهمية المحروقات في الاقتصاد العالمي جعل مكانتها ذات أهمية بالغة أفضل من قيمة المعادن جميعا، بينما كانت تمثل قبل أزمة حيث يتأثر النفط وإرتفاع إستهلاكه كإستجابة للحوية الكبيرة التي عرفتها المصانع الأوروبية من زيادة وتطور في صناعة السيارات، السفن، الطائرات والدبابات... الخ.

تلعب الطاقة دورا مهما للدول المصدرة في توفير مصدر تمويل خطط النمو الاقتصادي، خاصة من العملة الصعبة التي تسهل استيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، كما يمكنها تسهيل بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيمياويات منها القيام بمشاريع حيوية تساهم في إنعاش الحياة الاقتصادية لهذه الدول، والعمل على إيجاد حلول لمشاكل عديدة تتخطى فيها والخروج منها يتطلب رؤوس أموال كبيرة، وكذا التطور الاقتصادي والإجتماعي تلعب في تحقيقه رؤوس الأموال الأجنبية دور المتغير المستقل في هذه الحلقة التي لا تنتهي عقدها.

احتل أمن الطاقة محور النقاشات الأمنية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، نظرا لأهميته الاستراتيجية للأمن الوطني الروسي، ولمكانته ضمن ترتيبات البناء الاقتصادي العام للدولة الروسية ما بعد السوفييتية. كما ضغطت ظروف الفترة الراهنة للوضع الطاقوي العالمي ضمن بعده العام والروسي في بعده الخاص على السياسات الروسية نحو محاولة أمننة قطاع الطاقة في ظل بيئة إقليمية متغيرة.

يذهب الكثير من دارسي الاستراتيجية والأمن خاصة علماء السياسة المختصين في الاتحاد الأوروبي أنه وكون الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على الطاقة الروسية فإن ذلك خلف آثار أمنية وإستراتيجية تجاه الاتحاد الأوروبي.

الإشكالية:

من خلال التمهيد السابق يمكن الإنطلاق من إشكالية لضبط الدراسة أكاديميا وتكون كالتالي:

فيما تكمن الآثار الأمنية لإستراتيجية الطاقة الروسية تجاه أوروبا؟

الأسئلة الفرعية:

لتسهيل الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هو أمن الطاقة؟
- 2- كيف تبلور مفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية؟
- 3- ما هو حجم الطاقة المصدر من روسيا إلى الإتحاد الأوروبي؟
- 4- ماهي آثار الطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي؟
- 5- ماهي الآثار الإستراتيجية للطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية السابقة وغيرها من الأسئلة نضع الفرضيات التالية:

- كلما كان الإعتماد على الطاقة الروسية في الإتحاد الأوروبي ضخماً، كلما خلف ذلك آثار على المستوى الأمني.
- إذا كانت روسيا لها أجنداث ضد الإتحاد الأوروبي وتستغل ملف طاقتها، فإنه من الضروري على الإتحاد الأوروبي خلق بديل ضمن إستراتيجيتها.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيار هذه الدراسة الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- الأسباب الموضوعية:

- كون موضوع الطاقة في المنطقة موضوع حساس وراهن يحتاج لدراسة أكاديمية.

- كون الموضوع محل دراسة في إختصاص الدراسات الأمنية والإستراتيجية.
- ب- الأسباب الذاتية:
- ارتباط الموضوع بمجال البحث.
- الرغبة في الإطلاع على الموضوع من جانبه الأكاديمي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موضوع الطاقة الروسية وأثارها الأمنية والإستراتيجية قضية مفصلية تدخل ضمن أجندات الإتحاد الأوروبي بالضرورة ولذلك يولي الإتحاد الأوروبي إهتماما بالغاً لهذا الموضوع، وخاصة بعد الحرب الأوكرانية.

صعوبات الدراسة:

أثناء الدراسة واجهت مجموعة من الصعوبات من بينها قلت المراجع الأكاديمية المختصة والمراجع المحدثة، وقلة الوقت كون هذا الموضوع يحتاج إلى وقت أكبر.

أدبيات الدراسة:

توجد مجموعة من الدراسات المتوفرة حول الموضوع، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

- 1- دراسة باعوس عبد الجليل بعنوان: رهان الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي: دراسة في الأبعاد والتحديات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2009-2010، حيث عالج الباحث الموضوع بتطرقه إلى صعوبات والتحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في سبيل تحقيق أمنه الطاقوي، وخلص في دراسته أن الأمن الطاقوي الأوروبي مرتبط بروسيا وأن عليه توظيف إستراتيجيات جديدة كالبعد العسكري.
- 2- دراسة عثمان بوديسة بعنوان: بدائل الطاقة للاتحاد الأوروبي الجزائر نموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر، 2020-2021،

حيث عالج الباحث موضوع حاجة الاتحاد الأوروبي للطاقة بديلة عن روسيا، فدرس إمكانية الاعتماد دول أخرى مثل الجزائر وكذلك إمكانية الاعتماد على الطاقات المتجددة.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية تم إتباع المناهج المستخدمة في العلوم السياسية بصفة عامة والدراسات الإستراتيجية والأمنية بصفة خاصة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كما تم الإعتماد على المنهج الإحصائي، أما المقاربات فتم الإعتماد على المقاربة الأمنية، والمقاربات الكمية.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة معالجة أكاديمية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: يتعلق بالأدبيات النظرية والمفاهيمية من دراسة ماهية الأمن الطاقوي، والأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومصادر الطاقة الروسية

الفصل الثاني: يتعلق بالآثار الأمنية والإستراتيجية للطاقة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي.

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: المقاربات النظرية والمفاهيمية للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن الطاقوي

- المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي
- المطلب الثاني: محددات وتصور مفهوم الطاقة في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الثاني: الأمن الطاقوي الأوروبي ومصادر الطاقة الروسية

- المطلب الأول: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي
- المطلب الثاني: علاقة الإتحاد الأوروبي وروسيا في المجال الطاقوي
- المطلب الثالث: مصادر الطاقة الروسية في الإتحاد الأوروبي

الفصل الثاني: التأثير الأمني والإستراتيجي للطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الآثار الأمنية للطاقة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

- المطلب الأول: تدعيات الأزمة الأوكرانية على خطوط الطاقة الروسية نحو أوروبا
- المطلب الثاني: الحرب الأوكرانية وتأثيرها على الطاقة الروسية تجاه أوروبا
- المبحث الثاني: الآثار الإستراتيجية للطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي
- المطلب الأول: إستراتيجية بدائل الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي
- المطلب الثاني: إستراتيجية التوجه الأوروبي إلى الشراكة الطاقوية مع الجزائر

الخاتمة

المقاربات
النظرية
والمفاهيمية
للدراصة

الفصل
الأول

المبحث الأول: ماهية الأمن الطاقوي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

أولاً: مفهوم الأمن

الأمن لغة: من الأمان والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا آمن ضده الخوف والتكذيب¹ والإطمئنان من الخوف مرادف الأمن في اللغة العربية. قال تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (سورة قريش، الآية: 4.3)، وطبقاً لما جاء في الآية أن الأمن هنا يكون من الخوف المحكوم بتوقع ما هو مكروه من غارات وحروب وقتال.

وعموماً يفهم مصطلح الأمن وفقاً لزاويتين²:

• 1- التحرر من الخطر.

• 2- تبيان قدرة الإستجابة للتهديدات.

الأمن إصطلاحاً: ترجع كلمة الأمن Security للأصل اللاتيني securities secures

المشتق من كلمتين sine, cura حيث تعني sine بدون وتعني cura إضطراب وبالجمع بينهما يتشكل مفهوم "بدون إضطراب"، كما أوضح قاموس oxford الإنجليزي معنيين للمفهوم³:

• المعنى الأول: ينظر للمفهوم كأحد الشروط الضرورية لتوفير بيئة آمنة للأفراد متوقعة على مجموعة من الأسس وهما الديمومة وتحرر الأفراد من الشك تجاه وقوع تهديد ما والحماية في حالة وقوعه.

• المعنى الثاني: ينظر له كوسيلة لتوفير بيئة آمنة.

تبين التعاريف حول مفهوم الأمن أنه مفهوم ينطوي على عدم الثبات ولا إجماع، محتكما في

ذلك لمجموعة متغيرات:

¹ ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003، ص 64.

² إدوارد ب، وبورود زيكس، إدارة المخاطر والأزمات، ترجمة: أحمد المغربي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص72.

³ لطفي مزياني، "الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية"، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص 10.

- تعدد الإيديولوجيات
- ديناميكية العلاقات الدولية
- عدم وجود أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية يصاغ وفقها المفهوم¹.

يرتبط عادة استخدام كلمة الأمن بالتححرر من الخطر أو الخوف، وعملية التححرر هذه وصفها كل من "بوث" و "ولر"، بأنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والإستقرار دون منع الآخرين منه، هذا إذا نظرنا للأمن من زاوية كونه عملية تححرر، وفي سياق مختلف يرى الأستاذ "ميكائيل ديLAN" أن للمفهوم معنى مزدوج لأنه من الضروري التركيز على إبتيمولوجية و جينالوجية المصطلح " بالعودة للخطاب الأمني، وتوظيف مصطلحاته ووضعها في سياقها الأصلي ومن ثم تحديد معانيها الحقيقية، ثم البحث في توظيف مصطلح الأمن وإستعماله في الخطابات المفاهيمية².

أما "روبرت ماكنمارا" يعتبر الأمن مرادف للتطور والتنمية بشقيها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في ظل حماية مضمونة مصدرها قدرة الدولة العميقة في إدراك التهديدات التي تواجه قدرتها وهذا لأجل منح الفرصة لتنمية هذه الأخيرة³. كما يقدم "باري بوزان" تعريف أكثر شمولية وتداولاً في الأدبيات الدراسية يربط المفهوم بالتححرر من التهديد وقدرة الدولة والمجتمع على صياغة إستقلال كيانهما وتماسكهما الوظيفي ضد قوى التغيير⁴.

في حين هناك من يرى أن قدرة الدولة لم تعد مقتصرة على الدفاع ضد الغزو لفترة ما بعد الحرب الباردة فوفقاً للمفهوم التقليدي يتمحور حول الدفاع على حماية الحدود، الدفاع عن السيادة الوطنية، إلا أن تشعبات الأمن ليطال الفرد والمجتمع أدى إلى تصنيفه في مجموعتين:

¹ وهيبه تبناني، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات متوسطة ومغربية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 23.

² عبد الرفيق كشوط، أشرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية، العدد 24، 2014، ص 64.

³ سليمان منذر، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2022/05/12.

<http://www.achr.eu/art381>

⁴ وهيبه تبناني، المرجع السابق، ص 20.

- **أمن صلب:** المتميز بالطابع العسكري، حيث تكون التهديدات والمخاطر محددة وواضحة المعالم.
- **أمن ناعم:** مفهوم يشمل كل التحديات والتهديدات غير عسكرية التي تكون غالبيتها لا تماثلية غير واضحة المعالم وذات طبيعة مركبة.

قد يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى الأمن الخشن، في حالة المعالجة التقليدية للتحديات (المعالجة وفقا للمنظور الواقعي) بإضفاء الطابع العسكري في السيطرة عليها، وقد يتحول مفهوم الأمن الخشن للمفهوم الناعم في حالة تدخل أدوات المعالجة السلمية (الدبلوماسية والمفاوضات) لإحتواء الأمن¹.

أما "ولفر أرنولد" يرى أن المعنى الموضوعي للأمن مرادف لغياب التهديد ضد القيم المكتسبة والمعنى الذاتي الذي يعني غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل تهديد²، حيث يرى ولفر أن الأمن قيمة إستراتيجية لم تحدد ماهيتها ولا تصنيفها في سلم أولويات الحماية بالرغم من وضوح الطرف المناط به ولو ضمينا حماية هذه القيمة (الدولة).

ثانيا: مفهوم الأمن الطاقوي

ظهرت قضايا أمن الطاقة على جدول الأعمال السياسي في أوائل القرن العشرين. ومع ذلك لم يتم تضمين مفاهيم أمن الطاقة في خطاب البحث إلا في الستينيات، تطور الاهتمام بأمن الطاقة عبر موجات مختلفة، بدأت الموجة الأولى³ لتطور مصطلح أمن الطاقة في السبعينيات والثمانينيات باعطاء الأولوية القصوى لإمدادات مستقرة من النفط الرخيص، وعلى الرغم من القيود والتلاعب بالأسعار في البلدان المصدرة، تم إيلاء بعض الاهتمام للحاجة إلى إدارة أفضل المؤسسات الطاقة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، ثم إدارة أكثر فعالية التكنولوجيا الطاقة، أما الموجة الثانية فكانت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تم التركيز على

¹ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصياغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 10.

² نفس المرجع، ص 12-13.

³ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 11-12.

ضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات الاجتماعية إلى مصادر الطاقة الآمنة وتقليل التأثير السلبي لقطاع الطاقة على البيئة والمناخ.¹

يمكن تصنيف المفاهيم المتنوعة لأمن الطاقة وفقا لمجموعات مفاهيمية مختلفة كالتالي:

1- مجموعة المفاهيم المعتمدة على نطاق مصالح الدولة: ويتم تفسير مفهوم أمن الطاقة هنا من قبل مجموعات الدول المختلفة بناء على نطاق مصالحها، حيث تهتم البلدان المستوردة للطاقة بإمدادات طاقة طويلة الأجل وأمنة وبأسعار منخفضة، وبالنسبة للدول المصدرة، فإن أمن الطاقة يعني ضمان استقرار إمدادات الطاقة بأسعار عالية ودعم كفاءة قطاع النفط والغاز في اقتصادها لاستخدام الإمكانيات المالية والاقتصادية لبناء اقتصاد حديث²، ويدعي Dayer and Trombetta أن أمن الطاقة يعني ضمان الوصول المستمر إلى أشكال مختلفة من الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة³، هذا التعريف مشابه لفهم وكالة الطاقة الدولية (IEA) لأمن الطاقة على المدى الطويل، وهو التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، وضرورة توافر نظام الطاقة للاستجابة بسرعة للتغيرات المفاجئة في توازن العرض والطلب. وبالتالي يشمل أمن الطاقة على ثلاثة عناصر المصالح الدول المختلفة تتمثل في: أولاً: تأمين العرض بالنسبة للدول المصدرة بأسعار منخفضة وكميات مستقرة، ثانياً: تأمين الطلب بالنسبة للبلدان المصدرة المهمة بتحقيق دخل مالي مستقر من مبيعات الطاقة، ثالثاً: تأمين مرور الطاقة وتعظيم المنفعة والأرباح للدول التي تمر عبر أراضيها الطاقة⁴.

2- مجموعة المفاهيم المعتمدة على أهداف أمن الطاقة: وهي مجموعة المفاهيم التي تهتم بالأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأمن الطاقة، وتفسر أمن الطاقة بالثقة في إمداد الطاقة بالنوعية والكمية المحللين في سياق المتطلبات الاقتصادية القائمة، وضمان حماية

¹ Hay JL Challenges to liberalism: the case of Australian energy policy. Resour Policy. 2009, 34(3):142-149

² Nyman J Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. J Int Relat Dev. 2018; 21(1):118-145

³ عبد العاطي عمرو، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 50.

⁴ بسمة ماجد، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، أفاق سياسية، العدد 6، 2014، ص 25.

المواطنين والدولة والمجتمع من نقص الطاقة (العجز) وانقطاع التيار الكهربائي، وتوفير موارد طاقة عالية الجودة¹. كما يعتبر أمن الطاقة هنا هو حالة حماية مصالح الطاقة الحيوية للفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، وهو حالة حماية الدولة ومواطنيها والمجتمع من التهديدات التي يتعرض لها الإمداد بالطاقة المستدامة للاقتصاد، وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لهذا النهج في قدرة نظام الطاقة على تحمل التهديدات الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والتي من صنع الإنسان والطبيعية².

3- **مجموعة المفاهيم الجيوسياسية:** وهي مجموعة المفاهيم التي تحدد أمن الطاقة من خلال تقييم المعايير الأربعة الرئيسية الموارد الطاقة التي تشمل، مدى توافرها، والنقل الأمن، والقدرة على تحمل تكاليفها، ومقبوليتها، إن توافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها من العناصر الرئيسية لأمن الطاقة التي عادة ما يتم تضمينها في مصطلح تأمين الموارد resource nationalism³، كما تدخل عوامل تأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة، وتنوع مصادرها بالإضافة إلى تأمين نقلها والبنية التحتية المقابلة، والتغيرات الجيوسياسية وتغيرات السوق المحتملة والتهديدات التي تسببها أو لها تأثير على سلسلة إمداد الطاقة، تحت مفاهيم الأمن القومي وحقوق الإنسان والأمن الفردي وعدالة الطاقة والتنمية المستدامة⁴، وقد أصبحت الجوانب الجيوسياسية لأمن الطاقة في قطاع النفط والغاز أكثر وضوحاً لا سيما في المناطق الغنية بالطاقة نتيجة تصاعد تضارب المصالح بين القوى الكبرى، والمنافسة التي أخذت شكلاً من أشكال الصراع الإقليمي، كما أضحت السمات الجيوسياسية لنظام الطاقة أكثر وضوحاً وأصبح أمن الطاقة مرتبطاً بجهود البلدان في تشكيل تحالفات وتعاون متبادل في تلك المجال، يؤكد الباحثون على أن النهج الجيوسياسي يركز على البلدان التي تكافح من أجل الوصول إلى موارد الطاقة، حيث تفرض الدول سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على احتياطات معينة من الوقود الأحفوري أو طرق نقل الطاقة وتعزز التنوع الجغرافي لتصدير أو إستيراد

¹ عبد العاطي عمرو، المرجع السابق، ص 66-67.

² نورهان الشيخ، الخيار المتمرد: هل تصبح الطاقة سلاحاً روسيا لاستعادة المكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية العدد 196، 2014، ص 120.

³ نفس المرجع، ص 122.

⁴ Sovacool BK (2016) Differing cultures of energy security: an international comparison of public perceptions. Renew Sustain Energy Rev 55:811–822

الطاقة لضمان الأمن القومي، كما يشير مؤيدو الجغرافيا السياسية للطاقة باسكوال وزامبيتاكيس إلى أن أكبر مستوردي الطاقة يعتمدون على واردات النفط (الولايات المتحدة) والغاز (الإتحاد الأوروبي) ويسعون إلى تنويع الموردين، وهم يعترفون بالجوانب الجيوسياسية لاستراتيجيات الطاقة الوطنية ويذكرون الأسباب الاقتصادية لتسييس الطاقة العالمية¹.

المطلب الثاني: محددات وتصور مفهوم الطاقة في نظريات العلاقات الدولية

أولاً: محددات الأمن الطاقوي

تتحكم جملة من المتغيرات في الإستراتيجيات الطاقوية والمحلية والعالمية تدفع الدول نحو تبني سياسات واتخاذ إجراءات مختلفة على الصعيدين الوطني والعالمي، تتوافق غالباً ورغبة المجتمع العالمي في ترقية الأمن الطاقوي، وهذا وفق مقاربات تتحكم فيها مجموعة من المرتكزات²

- 1- كفاءة الطاقة: تتمحور حول تحديد أهداف مناسبة وثابتة على المدى الطويل وفق سياسات واضحة لتحقيق الأهداف (تقليص قيمة النمو على الطلب الطاقوي).
- 2- تنويع مصادر الإمداد الطاقوي تستهدف تجنب التعقيد القائم نتيجة اضطراب الإمدادات وما تشكله من تهديد على استقرار السوق الطاقوي وبالتالي الأمن الاقتصادي العالمي.
- 3- التعامل مع تقلبات أسعار الأسواق عن طريق تكريس الإدارة الفعالة للنتائج القائمة على مبادئ الشفافية تبادل المعلومات... الخ.

كما يرتبط أمن الطاقة بجملة محددات وتحديات تؤثر في التوجهات الطاقوية الكبرى القومية والعالمية، فأمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد يتجاوز النظرة التقليدية القائمة على تأمين الإمدادات بأسعار معقولة ليشمل حماية الممتلكات وسلاسل الإمداد ومسارات التجارة وهذا ما يعبر عنه الأمن الطبيعي لأمن الطاقة، كما أن القدرة على تنويع إمدادات الطاقة مادياً وتعاقدياً وتجارياً في ظل نظام أمن طاقوي مشكل من السياسات الوطنية والمنشآت الدولية المبرمجة بشكل

¹ Pascual C, Zambetakis E (2010) The geopolitics of energy: from security to survival. Energy security. In: Pascual C, Elkind J (eds) Economics, politics, strategies, and implications. Brookings Institution Press, Washington, pp 9–37.

² World Bank Group, Op.cit, p2.

منسق في التعامل مع المستجدات التي تطرأ على مجال الأمن الطاقوي، كما يشكل الإستثمار بعدا آخر للأمن الطاقوي حيث يتطلب أمن الطاقة وجود هياكل وسياسات تشجع الإستثمار الذي بدوره يؤدي لخلق التوازن في السوق الطاقوي¹

فرسم السياسات الدولية والوطنية أوجب مراعاة مجموعة من المحددات المؤثرة في أمن الطاقة المحددة في: ²

غياب التوازن في سوق الطاقة العالمي من جانبي العرض والطلب وفقا للمنظور الاقتصادي، حيث أن تزايد معدلات الطلب عالميا خاصة في ظل تزايد معدلات النمو للقوى الصاعدة خصوصا الصين والهند في حين بقيت معدلات الإنتاج العالمي بعيدة عن مسايرة وتيرة النمو.

ميز ريتشارد أولمان بين نوعين من القيود المفروضة على إمدادات الطاقة:

- الأول: متعلق بالجانب الطبيعي بمصادر الطاقة غير المتجددة.
- الثاني: تمحور حول القيود الحكومية لتقليص العرض عن طريق آليات وإجراءات تعمل على تقليص أو وقف الإمدادات الطاقوية وحظرها.

كما أشار "بول هورسنل" للقيود على الإمدادات، وميز بين التقلبات في الأسعار التي تحدث نتيجة الإنقطاع السياسي والتقلبات نتيجة عدم وفاء المعروض بالطلب المتزايد عموما حدد "بول هورسنل" ثلاث أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات: ³

- إعاقة لظروف قاهرة: تنشأ نتيجة عجز المنتج على التصدير لظروف داخلية وخارجية
- إعاقة تنشأ عن طريق القيود على الصادرات: نتيجة فرض دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة قيود على الصادرات الطاقوية لأسباب سياسية واستراتيجية.
- إعاقة الحظر: تحدث عند منع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدرة معينة.

¹ دانييل يرغن، مرجع سابق، ص 392.

² عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 56-57.

³ نفس المرجع، ص 58.

● التحديات التي تواجهها الشركات النفطية العالمية والمتمحورة أساساً حول الصورة النمطية السلبية لها ناهيك عن التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها خاصة في البلدان ذات البيئة النزاعية قد تحد من قدراتها وفعاليتها، كما أن الإطار القانوني التي تعمل الشركات متعددة الجنسيات في ظلّه يكون عرضة لتهديدات ناجمة عن تطورات سياسية تعيق أو تفقد الشركة مكانتها (تهديد عقود الإستثمار وامتيازات وحقوق الشركة).

● عدم الاستقرار في البلاد المصدرة للطاقة واستهداف الإرهابيين للبنى التحتية والنزاعات الجيوسياسية كما الفوضى التي اجتاحت كثيراً من مناطق شمال أفريقيا والشرق الأوسط في 2011 عطلت الإمدادات وأضافت خوفاً استثنائياً لأسعار الطاقة (النفط).¹

إن نظام أمن الطاقة يخلق تناسق الجهود المتعددة المستويات سياسية وأمنية حول أوضاع السوق وتأثير الأزمات الدولية على أوضاع الطاقة في العالم، كما يستهدف دمج المعلومات من المنتجين والمستهلكين والتنسيق بين الأطراف لأجل تحسين والدفع نحو مصداقية المعلومات لكافة الأطراف لكون الرهان الطاقوي بارز في التفاعلات بين مختلف القوى الفاعلة.

ثانياً: تصور مفهوم الطاقة في نظريات العلاقات الدولية

يحظى المتغير الاقتصادي بأهمية بالغة لمرحلة التغير الهيكلي ونسقية التفاعلات الدولية في ظل تعدد الفواعل وتباين الموضوعات المتحكمة في مسار العلاقات الدولية، أين أصبح البعد الاقتصادي المؤشر التي تقاس عليه قوة الدولة وفعاليتها خاصة مع تزايد الاهتمام الدولي بالنشاطات الاقتصادية (تجارة، الاعتماد المتبادل، السوق الحرة) وتراجع دور القوة الصلبة في رسم سياسات الفواعل.

وبما أن الطاقة أحد متغيرات الأمن الاقتصادي نجد أن التركيز في التحليل ينصب حول ضمان الدول لأمنها الطاقوي باعتبار الطاقة متغير حيوي في رسم إستراتيجية الأمن الوطني.

1- النظرية الواقعية: يعتقد الواقعيون بتقدم الأمن العسكري على غيره من الأبعاد باعتبار قضايا اهتماماته تدخل ضمن متغيرات السياسات العليا للدولة التي تعتبر الدولة الفاعل المركزي في

¹ دانييل يرغن، مرجع سابق، ص 381.

وضع إستراتيجيات أمنية تتماشى والتهديدات الصلبة (التهديد العسكري الخارجي) لأمنها القومي، فالعامل الاقتصادي لا يعتبر أولوية للسياسات العليا وفق الرؤية الواقعية غير أن النفط كمتغير طاقتوي يعتبر مغايراً ومختلفاً وفق رؤية الواقعيين على غرار "ريتشارد يولمان" و "جيسكا مايتوس" الذين يهتمون بضرورة توسيع أبعاد الأمن ليشمل البعد الاقتصادي، حيث تم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي للدولة واعتبار الأمن الاقتصادي كأساس لقوة الدولة العسكرية ويوفر لها تطلعات نحو مزيد من تعظيم قوتها من خلال ضمان الاستمرارية¹ لسباق التسلح.

فالإستراتيجيات القومية للدولة أعطت الأهمية لأمن الطاقة سواء بتأكيد ضمان إستمرار الإمدادات أو تنويع خياراتها لمصادر الطاقة، وفي ظل بيئة فوضوية فالخيار الإستراتيجي لتحقيق هذا التوجه هو مزيد من القوة العسكرية، ففي رد " جيمي كارتر " على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، أن الولايات المتحدة ستدافع على مصالحها الحيوية حتى ولو تطلب إستخدام القوة العسكرية بما يضمن تدفق النفط حيث ركزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2006-2010 على ضرورة تحقيق أمن الطاقة للو.م.أ.

كما أن القوى الصناعية الكبرى تعمل على الحفاظ على قواعدها العسكرية في الدول المستهلكة حفاظاً على هياكلها النفطية وضمان إستمرار التدفقات، حيث ترى دراسة مشروع الأولويات القومية مدى تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي للدول المستهلكة من خلال تقلص إمداداتها الطاقوية الخارجية وعجزها على الإفاء بالتزاماتها الداخلية²، ما يحد من خيارات سياستها الخارجية وبالتالي أمنها القومي، فالدول ذات النزعة القومية في سياستها الطاقوية تكون أكثر استعداداً لاستخدام القوة الصلبة في توجهاتها الطاقوية في المناطق المتنافس عليها (الصين في بحر الصين الجنوبي).

¹ الوليد أبو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أطلع على الموقع بتاريخ 2022/03/20.

<http://www.democraticac.de>

² عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، ص، ص 59-

فتزايد أهمية البعد الطاقوي في العلاقات الدولية حوّل الصراع من المنافسة على الأرض إلى تنافس وصراع على الطاقة حيث تكهن " أولهان " إلى تراجع الصراعات في شأن الأراضي إلى صراعات طاقوية (النفط) والتي ستأخذ في أغلبها الطابع العسكري حيث صبغ أمن الطاقة بصبغة عسكرية لضمان الاستقرار في المناطق الطاقوية.¹

ترتكز الاعتبارات العالمية للطاقة على قضايا رئيسية تعتبر مهيمنة على التوجهات الطاقوية²:

- **على المدى الطويل:** لتلبية النمو للطلب العالمي المتزايد على خدمات الطاقة.
- **على المدى القصير:** إدارة آثار السوق الاقتصادية والطاقوية مع احتمال إستمرار أسعار الطاقة المتقلبة والمرتفعة.

تعرف المفوضية الأوروبية الأمن الطاقوي بأنه قدرة ضمان حاجات الطاقة الضرورية في المستقبل بالمصادر المحلية الكافية التي تعمل وفق شروط مقبولة اقتصاديا، وابقائها كاحتياجات إستراتيجية عن طريق ضمان مصادر خارجية مستقرة وزيادة مخزونات الطوارئ.³

وفقا لما سبق لا يتوقف أمن الطاقة عند أمن العرض، فأمن الطاقة يتضمن تأمين سلسلة عرض الطاقة وفق ثلاث مستويات: التنقيب والإنتاج Up Stream يرتبط بالعوامل الخارجية مثل العوامل المناخية، والعوامل المرتبطة بالوضع الداخلي. وبخطوط النقل الممكن تعرضها لحوادث تؤثر على أمن الطاقة، أما فيما يتعلق بضمان النقل والتوزيع الأمن لموارد الطاقة والإستثمار والصيانة والأنظمة القانونية، متغيرات تصنف ضمن المستوى الأدنى Down Stream⁴

المنظور الليبرالي: يركز في تفسير العلاقات الدولية على البعد الاقتصادي المتمحور حول التبعية المتبادلة بين الدول ولهذه التبعية بعدين: الحساسية والهشاشة، فالأولى تكون فيها الدول

¹ الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق.

² the world bank group, **energy security issues**, Moscow, Washigton Dc ,2005, p.05.

³ عبد الرازق فوزي، حسناوي بلبال، إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية - عرض النموذج الألماني-، جامعة سطيف 1، 2015، ص 8.

⁴ خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وإثارة الاستراتيجية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ص 61.

بحاجة ماسة لدولة أخرى وحساسة للتغيرات التي تدور فيها، وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغيرات من هذا النوع¹.

ومن خلال فكرة الاعتماد المتبادل "لروبرت كيوها" و "جوزيف ناي" التي دفعت نحو علاقات أكثر تعاونية وتوزيع للموارد والإمكانيات بين الوحدات الدولية والذي من شأنه أن يؤسس لعلاقات سلبية بين الدول، حيث نجد أن العلاقة بين الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها هي علاقات تعاونية بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين، فالدول المنتجة تعمل على تسويق مواردها الطاقوية في حين الدول المستهلكة بحاجة لهذه الموارد لنشاطها الاقتصادي، فتدخل الدول الصناعية الكبرى في المناطق ذات الكثافة الطاقوية مرده تأمين حاجياتها الطاقوية ما يساهم في استقرار العلاقة بين الطرفين.

كما أن القدرة على تحقيق الأهداف وفق المفهوم الناعم للقوة يجد في المصادر الطاقوية للدولة كمتغير في تحقيق نتائجه، فالدولة التي تمتلك موارد طاقوية تكون سياستها الخارجية أكثر فاعلية ومرونة.

النظرية النقدية: تعتبر أن البعد الاقتصادي للأمن مرتبط بالبيئة الاقتصادية، فزيادة الاعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي يعتبر من ضمن المتغيرات التي ارتبطت بالعناصر المتعددة للأمن، فعلاقات الإنتاج ستجعل هاته المسارات متشابكة وملائمة.

ويتشارك في هذه الرؤية الاتجاه النظري لبحوث السلام المهتم بالبعد الاقتصادي للأمن، بحيث يبرز "باري بوزان" قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني والاقتصادي وهو الأمن الطاقوي خاصة المتعلق بالطاقة التقليدية (النفط، الغاز) كما ينظر "باونكوربي" لقضية أمن الطاقة كمسألة مرتبطة بالتفاعلات الأمنية الإقليمية المتعددة أين يكون الأمن الطاقوي جزء مهم في مركب الأمن لمجال إقليمي معين² معرف بـ "مركبات أمن الطاقة" ينتج عن تفاعلات طاقوية مشكلة لعلاقات تبعية طاقوية، مدركة على أساس كونها تهديد (أمننة).

¹ مارتن غريفنش، تيري أوكالهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 65.

² الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق

المبحث الثاني: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومصادر الطاقة الروسية

المطلب الأول: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي

يعد الأمن عاملاً حاسماً لكل سياسة، الدول، المنظمات الحكومية والدولية وضرورته للبقاء على قيد الحياة حيث ينبغي ضمان الأمن تماماً على مدى الاقتصاد السياسة، والعسكر، والطاقة هي القوة الدافعة والهامة لضمان الأمن في هذا المجال.

وضع الطاقة يختلف من بلد إلى آخر من منطقة إلى أخرى. فأهم العناصر المميزة لوضعية الطاقة في الدول هي مدى قدرتهم الإنتاجية ومستوى تبعيتهم وإعتمادهم على المنتجين الخارجيين. ولهذا فإن أمن الإمدادات أو الأمن الطاقوي هو نتاج هذه العناصر، بل هو أولوية قصوى أو كبرى بالنسبة لكل بلد في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ذلك فإن ضمان أمن الطاقة مهم جداً للاتحاد الأوروبي، فالتجارب السيئة في أسواق الطاقة، وأزمات الطاقة غير المتوقعة ونتائجها السلبية جلبت هذه القضية على رأس جدول أعمال أجندة الاتحاد الأوروبي. إن الأمن عنصر هام من أجل توطيد الاستقرار في الدولة، وله صلة وثيقة جداً مع السياسة، الدبلوماسية، والاقتصاد، زيادة على ذلك فإن الفكرة الرئيسية في أمن الإمدادات هو توفير نقل أمن للإمدادات الطاقوية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة¹.

لكن ليس من السهل ضمان هذا الأمن، فهناك العديد من القوى المحركة أو الدافعة التي تؤثر على هذه القضية وهي ترتبط أساساً بوضعية سوق الطاقة الداخلي. والإستقرار السياسي في البلدان المنتجة ومناطق العبور الإستقرار والشفافية في أسعار الطاقة وكذلك الحوار مع الفواعل الرئيسية للطاقة².

فهذه الإشكالية كبيرة وقضية معقدة جداً في الاتحاد الأوروبي، لأن قدرة الإنتاج المحلي للطاقة، إضافة إلى الطلب والتبعية العالية للواردات الخارجية، كل هذا يشكل تهديداً لها.

¹ جان ماري شوفالي، معارك الطاقة الكبرى، تر: لميس عريب، الرياض: مكتبة الملك فهد: 2010، ص ص 133-140.

² أبو عبد الغاني، ومحمد عبد الحميد الحمادي، الجغرافية الاقتصادية موارد الطاقوية والموارد المعدنية، الرياض دار المريخ،

الطاقوي، إضافة إلى هذه الأخطار فإن عدم أو غياب مقاربة مشتركة حول هذه القضية مشكل آخر. كل هذه العوامل تبين كيف تتجلى أهمية أمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي¹.

إن الأمن والأخطار عملاقان لوجهة واحدة، فهي مفاهيم مترابطة إذ يمكن ضمان الأمن من خلال القضاء على المخاطر سيما في مجال الطاقة. حيث يتأثر أمن الإمدادات بعدة أنواع من التهديدات والمشاكل التي من بينها: قضية دمج أمن الإمدادات، تحرير السوق، تغير المناخ، هذه التهديدات يمكن تقسيمها إلى: مخاطر أو تهديدات قصيرة المدى ومخاطر طويلة المدى.

عادة ما تكون المخاطر قصيرة المدى مرتبطة بحدث غير متوقع والتي يتسبب في تعطل أو إنقطاع الإمدادات مثل: الكوارث الجوية، الأزمات السياسية المفاجئة، المشاكل التقنية أو الفنية. إلا أن المخاطر بعيدة المدى فهي أكثر قابلية للتنبؤ مثل: الهوة بين العرض والطلب عدم توافر الموارد نظرا لنقص الإستثمار والمشاكل في البنية التحتية².

إلى جانب هذه الحجج فإن الورقة الخضراء لأمن إمدادات الطاقة، صنفت المخاطر على أربع ركائز أساسية: المخاطر الفيزيائية، مخاطر إقتصادية، المخاطر الإجتماعية والبيئية، وطبقا لنفس الوثيقة فالمخاطر الفيزيائية يتم تحليلها على أساس أنها مخاطر مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، فالتهديدات أو المخاطر الذاتية تحدث عادة عندما يصل أحد مصادر الطاقة إلى النهاية أو النضوب، وهذا هو بالضبط ما يعاني منه الإتحاد الأوروبي اليوم، فإحتياطاته من النفط والغاز الطبيعي المحدودة انخفضت بحدّة ما أدى بدول الإتحاد إلى التبعية للمصادر والموارد الخارجية وهذا واحد من أكبر التهديدات التي يواجهها في ما يخص أمن إمداداته الطاقوية، أما المخاطر الفيزيائية المؤقتة فهي تلك التي ترتبط أو تتعلق بالأحداث السياسية والاقتصادية غير المتوقعة، المشاكل الجيوسياسية والأضرار البيئية والطبيعية.

¹ C Ergenhofer, « Integrating Security of Supply, Market Liberalisation and climate change, European Energy Security What it Mean? what to do ? », ESF working paper, n°23, Brussel, 2006, p 5.

² C ,Egenhofer, ,legge, T, " Security of Energy Supply, A question for policy or the market?", CEPS Task Force Report, Brussel, 2001, p 4.

إن الأزمة الطاقوية بين روسيا و أوكرانيا في جانفي 2006 مثال واضح على الأخطار الفيزيائية فخلال مدة هذه الأزمة لم تستطع دول الإتحاد الأوروبي الحصول على إمدادات طاقوية كافية.

إضافة إلى هذا وبغض النظر عن التهديدات الفيزيائية هناك أيضا ما يتعلق منها بالأبعاد الإقتصادية والمالية، أين يلعب السعر الدور المهم ويكون المحدد الرئيسي في هذه العملية، فالإعتماد الكبير على واردات الوقود الأحفوري خاصة النفط والغاز الطبيعي، جعل من الأسعار أكثر اعتمادا في السوق العالمية، كذلك تفاقم الأزمات أدى إلى عدم التوازن بين بعض العرض والطلب في سوق الطاقة¹.

هذه الأنواع من الأخطار هي التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي حاليا، فتبعيتها العالية للنفط والغاز الطبيعي خاصة لبعض الموردين يزيد من تهديدات أمنها الطاقوي حيث تعتمد أوروبا بصورة كبيرة على كل من روسيا و منظمة OPEC في إمداداتها.

فالتغير الحاد في أسعار النفط والغاز له تأثيرات كبيرة على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء لأن الإنخفاض في الأسعار بطبيعة الحال غير ملائم لمعظم الدول المنتجة خاصة تلك التي يعتمد إقتصادها فقط على هذه المصادر، حيث يكون تصدير الطاقة هي واحدة من الإيرادات الرئيسية لهذه الدول هذا من جهة، أما من الناحية الأخرى فإن هذا الإنخفاض يؤثر سلبا على شركات النفط بسبب إستحالة أو عدم القدرة على توفير الإنتاج المستدام لهذه الشركات بسبب إرتفاع كلفة الإنتاج، لأن كل من أسعار النفط والغاز مترابطة فيما بينها، فإنخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على أسعار الغاز والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأخطار التي تهدد الإقتصاد².

وبهذا فإن التحول والتغير في الأسعار يوضح تماما مدى تأثيره السلبي على قطاع الطاقة وعلى هذا الأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى بناء العديد من الإستراتيجيات من أجل تجنب مثل

¹ European commission, Gren paper ,Toward a European strategy for the security of Energy supply, Brussel,2000,p 64.

² Cligendeal International Energy programme, Sudy on Energy Supply Security and Geopolitics, clingendeal Institute, The Hague,2004,p 39.

هذه التهديدات والسعي الحثيث وبكل السبل المختلفة للوقوف على إمدادات طاقة قوية، لتجنب التدبذب في الأسعار والحصول على موارد طاقة قوية بأسعار معقولة ومستدامة.

حسب ما ورد في الورقة الخضراء وطبقا لهذه الوثيقة فإن هناك مجموعة أخرى من التهديدات تتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية. فأي أزمة طاقة قوية يمكن لها أن تسبب بعض المشاكل الاجتماعية والبيئية على حد سواء فالواضح أن الطاقة هي العنصر الحيوي والمحرك لإقتصاديات الدول خاصة المتطورة التي تحتاج أو تعتمد بصورة كبيرة على هذه المصادر فإن أي إنقطاع في الإمدادات الطاقوية يمكن أن يكون له تأثير الدومينو، فهي تؤثر على السياسة والإقتصاد والحياة الاجتماعية ككل. تتعلق التهديدات البيئية بمختلف الكوارث مثل حادثة تشرنوبيل وانبعاث الغازات الضارة والملوثة للهواء والمناخ مثل غاز ثاني أكسيد الكربون التي تشكل ما يعرف بالاحتباس الحراري¹.

بعيدا عن هذا التصنيف، هناك أيضا الأخطار الداخلية التي تغطي جميع المشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي الداخلي البنية التحتية والقدرات التكنولوجية، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يعاني مثل هذه المخاطر كمحدودية قدرة المخزونات من الغاز الطبيعي وحتى أنها معدومة في بعض الدول الأعضاء كذلك عدم كفاية إنتاج النفط والكهرباء في تلبية أو تغطية إحتياجات الإتحاد، مشاكل الكهرباء وشبكات الغاز من بين الأخطار الداخلية للدول الأعضاء².

إن أمن الطاقة معقد نظرا لتعدد وجهات النظر المختلفة، فالبعض يعني به حماية تعطل أو إنقطاع الإمدادات الناجمة من المشاكل السياسية أو التقنية والتكنولوجية، بينما البعض الآخر يعني به مواجهة تحديات الإرهاب، أو أزمات الأسعار. لكن الكثيرون يرون في أمن الطاقة هو ما يتعلق بمعالجة قضية الاحتباس الحراري³.

إذا لا يوجد إجماع ما بين السياسيين والاقتصاديين وخبراء الطاقة حول التسلسل الهرمي أو التدريجي حول التهديدات التي تواجهها أوروبا في مجال الطاقة، فعلى المدى الطويل وعلى ضوء

¹ European Commission, Green Paper, I bid, p 65

² C, Egenhofer. Op. cit , p 06

³ A, Monaghan, "Russia oil and EU Energy Security", Russian Series, vol 5, n°65, November 2005, p 02

النفاشات الحالية حول أمن إمدادات الطاقة في الإتحاد الأوروبي يمكن حصر التهديدات في العناصر التالية:

1- المخاطر الجيولوجية:

فهي تلك التي تشير إلى إستنفاد مصدر من مصادر الطاقة، فنسبة إحتياطيات النفط والغاز في الإتحاد الأوروبي بدأت في التناقص، إذ أكثر من 90% من إحتياطيات العالم من الغاز والنفط هي تحت سيطرة الشركات الممولة للدول في الشرق الأوسط وأوراسيا، بالإضافة إلى ذلك تزايد وتيرة إستهلاك الطاقة في العالم هي مصدر قلق حول إمكانية توافر الموارد في المستقبل، فما بين عامي 1973 – 2005 تضاعفت نسبة إستهلاك الطاقة بشكل كبير وفي عام 2030 يتوقع زيادة بنسبة 55%، وهذا بسبب النمو الإقتصادي السريع حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة IEA.

2- الأخطار التقنية:

هي تلك التي تشمل فشل الأنظمة بسبب الطقس، قلة الإستثمارات الرأسمالية، أو عموماً الأوضاع السيئة لأنظمة الطاقة، ضف إلى ذلك أن معظم الكهرباء المنتجة مولدة من الفحم والغاز، الطاقة النووية والطاقة المتجددة، فإستمرار إنقطاع الكهرباء في إيطاليا في سبتمبر 2003 لمدة تسع ساعات وكذلك في ألمانيا في نوفمبر 2006 من خلال تعطل خطوط من الضغط العالي وإضرارها لـ 15 مليون أسرة أوروبية، كل هذا أظهر المشاكل التقنية وإمكانية تأثيرها على إنتاج الكهرباء.

3- الأخطار الإقتصادية:

ترتبط بشكل رئيسي بتقلبات أسعار منتوجات الطاقة في الأسواق الدولية، بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب، الإرتفاع في أسعار الوقود يخلق إختلال التوازن بين الدول المنتجة والأخرى المستهلكة والتي تضر بالاقتصاد عموماً، إضافة إلى انخفاض الأسعار يؤدي إلى تقليص تعزيز القدرات الإستثمارية في الدول المنتجة للطاقة، مما يؤدي إلى خلق إختناقات ومشاكل جديدة لإمدادات النفط والغاز.

4- الأخطار الجيوسياسية:

وهي تلك التي تتضمن القرارات الحكومية المحتملة على تعليق التسليم، بسبب السياسات المعتمدة، حرب، صراعات أهلية إرهاب، إضافة إلى ذلك فإن الطاقة تستخدم في كثير من الأحيان كسلاح سياسي، فأمن الإمدادات الطاقوية يمكن أن يهدد من خلال عدم الاستقرار والحروب الأهلية في الدول المصدرة للنفط.

5- الأخطار البيئية:

إن الأخطار البيئية هي تلك الأخطار التي تنتج بسبب ما تخلفه الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز وغيرها من المصادر الطاقوية مثل: إنسكاب النفط في البحار والمحيطات الحوادث النووية، انبعاثات الغازات، الإحتباس الحراري مما يفرض عموماً على البلدان الصناعية خفض الانبعاثات حيث أن نسبة 80% من جميع انبعاثات الغازات تأتي من احتراق الوقود الأحفوري في كل من قطاع الطاقة، النقل والصناعة. لذلك حوالي 60-80% من الانبعاثات يجب تخفيضها بحلول سنة 2050 وهذا لمواجهة تحدي تغير المناخ.

أما العقبة الرئيسية التي تواجه الإتحاد الأوروبي هو عدم وجود إتفاق شامل لقضية تغير المناخ، فجميع العناصر المرتبطة بالتبعية للواردات الطاقوية هي من بين الأخطار الخارجية بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية وقضية العبور الدولي والأخطار التقنية من الدول غير الأوروبية. بينما الطلب على الطاقة في الإتحاد الأوروبي، والبنية التحتية، إضافة إلى توجهات السياسات الطاقوية والتنمية المؤسساتية تشير إلى إنعدام الأمن الطاقوي الداخلي، والذي يشكل تحديات كبيرة أمام دول الإتحاد، فالأمن الداخلي والخارجي ما هي إلا أداة متاحة للمفوضية والحكومة للتعامل مع القضايا الخارجية التي تنطوي على الدبلوماسية، وإعتماد شركات الطاقة الأوروبية الحالية في الأسواق الدولية¹.

المطلب الثاني: علاقة الإتحاد الأوروبي مع روسيا في المجال الطاقوي

أصبح أمن الطاقة الأوروبي يعرف تحديات جديدة بعد حدوث مشكلات التموين الطاقوي في الدول التي تمر بها أنابيب النفط والغاز الطبيعي الروسية نحو الدول الأوروبية، وتتمثل هذه المشكلات في تدهور العلاقات الدبلوماسية والطاقوية بين روسيا وجيرانها أوكرانيا، بيلاروسيا

¹ Arianna Checchi, A. Behrens, C.Egenhofer, Long-term Energy Security Risks for Europe , OP. cit, pp 3- 4

وجورجيا، فالتوقف المفاجئ للتموين بالغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا مرورا بأوكرانيا في شتاء 2006، بسبب الأزمة بين الدولتين الجارتين: روسيا وأوكرانيا أيضا انطلاق الأزمة بين الشركة الروسية العملاقة (غازبروم Gazprom) وبيلاروسيا بسبب الأزمة التجارية بين البلدين¹، خلق تهديدا كبيرا وجديدا لأمن الطاقة الأوروبي، فروسيا التي تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم إذ تملك 25 % منه ضمن الإحتياطي العالمي، وهي في وضعية مسيطرة على المشهد الغازي العالمي — 30 سنة المقبلة، كما يبقى الإتحاد الأوروبي سوقا ممتازا لصادرات روسيا الطاقوية بـ 90 % من صادرات الغاز و 75 % من البترول الروسي يذهبان نحو دول الإتحاد الأوروبي.

وبالتالي أصبح لهذه المسائل تأثير بالغ الأهمية لأمن الطاقة الأوروبي، ومما زاد من تعقيد الوضع طموح روسيا إلى إنشاء (كارتل للغاز) مع الدول الأخرى المنتجة لهذا المورد، على غرار الأوبك OPEC، بحيث تكون روسيا على رأس المشروع مع إيران والجزائر وتأخذ هذه المنظمة على عاتقها تحقيق أمن الطلب وخدمة مصالح الدول المنتجة².

بعدما عرف سوق النفط من إرتفاع في الأسعار فاقت الـ 100 دولار، وسعي الدول المستهلكة ومنها الأوروبية إلى التنوع في مصادر الطاقة، بزيادة الإعتدال على الغاز كبديل لمواجهة هيمنة البترول في إستهلاك الطاقة.

إن هذه التحديات سوف تؤثر على مجال الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، والتي تؤكد على ضرورة إنشاء فضاء إقتصادي أوروبي مشترك، في إطار إتفاق الشراكة والتعاون (APC) الذي تم توقيعه في ديسمبر 1997، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول لروسيا، إذ تشكل الموارد الأولية ومنها الطاقوية العناصر الرئيسية لصادرات روسيا نحو أوروبا، في حين تشكل المواد المصنعة الصادرات الأساسية للإتحاد الأوروبي إلى روسيا³.

¹ شبكة الأخبار الأمريكية CNN (أزمة " غازبروم " تتصاعد مجددا لتثير مخاوف أوروبية) أطلع على الموقع بتاريخ 2022/05/15

[http:// Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas](http://Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas)

² Institut Montaigne, « Quelle Politique de L'énergie pour L'Union Européenne ? », rapport Mars, Paris, 2007, pp90-91.

³ Thomas Gomart , « Les Trois Enjeux du Partenariat Entre l'Union Européenne et la Russie », politique étrangère, n°2, été 2004, 69 ème année, Institut français des relations internationales, pp391-394.

كما ان هذه التحديات ستؤثر سلبا على أمن التموين بالطاقة لدول الإتحاد، والتي تتزايد حاجاتها من البترول والغاز لقاعدتها الصناعية والإقتصادية، مما سيخلق الحاجة إلى إيجاد إستراتيجية طاقوية مستدامة لأوروبا بغرض مواجهة رهانات الحاضر والمستقبل، وهذا من خلال تدعيم علاقاتها مع دول أخرى منتجة لموارد الطاقة.

فمن الواضح أنه في الإتحاد السياسي مثل الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يكون موقف مشترك للسياسات، كأفضل طريق من أجل أن يصبح أكثر تنظيما وأكثر فعالية فحيوية الطاقة و تأثيراتها لا غنى عنها على السياسة والإقتصاد. فتوحيد سياسة الطاقة في الإتحاد الأوروبي قضية صعبة جدا خاصة بعد التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوروبي بضم دول أخرى إليه والذي زاد من تعقيد هذه العملية¹.

في الإتحاد الأوروبي الموسع، تختلف المصالح الوطنية والمقاربات نحو المبادرات الجديدة، وهذا التنوع على مستوى المصالح الوطنية يمنع من التحدث بصوت واحد²، خاصة فيما يتعلق بفكرة أهمية وجود سلطة فوق وطنية على سياسات الطاقة الوطنية هي المعارضة الرئيسية لسياسة طاقة مشتركة، حيث أنهم لا يريدون خسارة مصالحهم على مستوى السياسات الوطنية³، لهذا السبب لا يوجد إجماع حول إنشاء سياسة طاقوية مشتركة، نظرا لإختلاف آراء الدول الأعضاء فيما يخص هذه السياسة، فالبعض منهم يعارض بشدة بينما آراء البعض الآخر أكثر اعتدالا لنحو هذه القضية.

إن أغلبية دول الإتحاد كليا ضد أن تكون لها سياسة طاقوية مشتركة، إذ لا يقبلون بوجود سلطة فوق وطنية في قطاع الطاقة، فالفواعل الرئيسية المعارضة لهذه الإستراتيجية وهذه السياسة هم الدول الأعضاء وجماعات المصالح، إذ تركز الدول الأعضاء بشكل أساسي على مصالحهم ومنافعهم، ففوة كسبهم فعالة جدا.

¹ خولة بوناب، "تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجيستر، جامعة المسيلة،

2015-2016، ص 70.

² نفس المرجع، ص 70.

³ رؤوف فتحياني، "دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية - الأوروبية مارس 200 - مارس 2014"، رسالة ماجيستر

جامعة الجزائر: 2014، ص 81

ففي القطاع الطاقوي تمثل جماعات المصالح عادة من طرف الشركات الأجنبية والجمعيات Companies and Association ضف إلى ذلك أن معظم شركات الطاقة توحد وتؤسس هياكل على نطاق واسع على شكل إتحادات وهي الأوروغاز الأوروبية، هذه الجماعات هامة جدا في عملية صناعة القرار خاصة في ما يتعلق بسياسة الطاقة الموحدة، حيث بإستطاعتهم التأثير على حكوماتهم الوطنية بصورة سهلة جدا وهذا حسب مصالحهم، ما يوضح أنه ليس فقط المصالح الوطنية للدول الأعضاء التي تقف أمام تحقيق سياسة طاقوية مشتركة وإنما أيضا مصالح الجماعات المعنية التي تؤثر على هذه المبادرات بشأن هذه السياسة في مجال الطاقة¹.

حاولت المفوضية الأوروبية في العقدين الأخيرين تجريب تركيب سياسة طاقوية موحدة في آلية الإتحاد الأوروبي لكن لم تنجح كما لم تنجح المبادرات التي قدمتها السلطات المجتمعية في هذه القضية. إن السياسة الطاقوية المشتركة ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها من أجل ضمان أمن الإمدادات الطاقوية. فإختلاف الأولويات والمصالح بين الدول الأعضاء يمنع من تكامل وإندماج الروى بشأن أمن الإمدادات.

ولتوضيح ذلك، فإن هدف إستعمال نسبة 20 % للطاقة المتجددة أصبح قضية جدالية بسبب مخاوف بعض الدول الأعضاء، فطبقا لهذا الهدف فإن نسبة الطاقة المتجددة ستصبح تشكل نسبة 20 % في إستهلاك الطاقة الإجمالي سنة 2020، في حين أن هناك بعض المخاوف بسبب المصالح المختلفة للدول الأعضاء، لأن إرتفاع نسبة زيادة سهم الطاقة المتجددة سيزيد في إنتاج الكهرباء. فهذه الوضعية تعتبر كتهديد للدول الأعضاء التي تعتمد في إنتاج الكهرباء على الطاقة النووية والفحم، وهؤلاء الدول بشكل رئيسي هم: فرنسا، فنلندا، هنغاريا، بولندا، جمهورية التشيك وبولونيا²، هذه الإختلافات والتعارضات هو المثال الأمثل لتبيين لماذا ليس هناك سياسة طاقوية مشتركة في الإتحاد الأوروبي.

إن المصالح الوطنية والأولويات المختلفة ما بين الدول الأعضاء، وهذه الوضعية تمنع من تكوين أو إمتلاك مقاربة مشتركة حول بعض القضايا الهامة جدا بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فهذه

¹ خولة بوناب، المرجع السابق، ص 75.

² عامر عمران، "إنخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب"، تم تصفح الموقع بتاريخ:

rawbetcenter.com/archives/، 2022/06/05

الأنواع من المخاوف تضر بأمن الطاقة الأوروبي. فإذا لم تحترم الدول الأعضاء الأهداف التي وضعتها المفوضية الأوروبية وضرورة إتخاذ موقف مشترك في هذه القضية-المجال الطاقوي- فإنه لا يمكن التخفيض من نسبة التبعية ولا يمكن ضمان الأمن الطاقوي¹.

إذا من الصعب بما كان تكوين مقاربة مشتركة في إتحاد يتكون من 27 دولة عضو، فكل هؤلاء الأعضاء لهم مصالح مختلفة ومعظمهم يفضل الإبقاء على أولوياته الخاصة، التي من شأنها أن تكون لها نتائج جد سلبية على أمن الإمدادات، ففي مثل هذه القضية الإستراتيجية ذات الأهمية الجيوسياسية إذا واصلت الدول الأعضاء الإبقاء على أولويات سياساتها الخاصة لضمان أمن إمداداتها الطاقوية، فإن التحديات الحالية وحتى هذه الوضعية ستسوء في المستقبل².

المطلب الثالث: مصادر الطاقة الروسية في الإتحاد الأوروبي

إحدى أهم نقاط القوة التي يمتلكها الروسي في صراعه مع الأوروبي هي أن بلده ترتبط بأوروبا عبر مجموعة من أنابيب الغاز التي تستطيع ضخ كميات كبيرة من الغاز، وبالتالي فإن الغاز الروسي يستطيع تلبية معظم حاجات أوروبا من الغاز بكلفة متدنية مقارنة بالغاز من مصادر أخرى. في العام 2020 استوردت أوروبا من روسيا 8.46% من إجمالي واردات الغاز الأوروبية³ ما يعادل 155 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً معظمها عبر خطوط الأنابيب.

¹ نفس المرجع.

² خولة بوناب، المرجع السابق، ص 77.

³ European Commission, "EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained", October 2021.

https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-_recent_developments

القوى المعادية لروسيا للحكم في أوكرانيا في بداية العام 2014 علما بأن أوكرانيا تحصل على 2 إلى 3 مليارات دولار سنويا كرسوم عبور للغاز الروسي نحو أوروبا ولذلك تخوّفت السلطة القائمة في كييف من أن تستبدل روسيا الغاز الذي يمر في الأراضي الأوكرانية بمشروع نورد ستريم. تم الاتفاق على بناء خط الأنابيب الجديد في العام 2015، أي بعد عام من العملية العسكرية التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا وأسفرت عن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014.¹

لم تنتظر أميركا إلى المشروع كما نظرت إلى الخط السابق، بل اعتبرت أنه مشروع اقتصادي يمتلك أهدافا جيوسياسية تقتضي زيادة نفوذ روسيا في أوروبا. لهذا كانت الولايات المتحدة من المعارضين للمشروع منذ البداية وهذا ما انعكس تباينا في الموقف بين أميركا وألمانيا.²

■ نورد ستريم 1

يمتدّ خط أنابيب نورد ستريم 1 المزدوج عبر بحر البلطيق من فيبورغ في روسيا إلى لوبمين بالقرب من غرايفسفالد في ألمانيا. ويمر عبر المناطق الاقتصادية الخاصة لروسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا، وكذلك المياه الإقليمية لروسيا والدنمارك وألمانيا. لذلك استحصلت روسيا قبل البدء بتنفيذ المشروع على موافقات قانونية من هذه الدول بحلول شهر شباط من العام 2010.

يعدّ خط أنابيب نورد ستريم 1 البالغ طوله 1224 كيلومترا الخط الأكثر مباشرة بين احتياطات الغاز في روسيا وأسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي. ولدى خطوط الأنابيب المزدوجة هذه القدرة على نقل حوالي 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى دول الاتحاد الأوروبي ولمدة 50 عاما على الأقل. بدأ إنشاء الخط الأول من نظام خط الأنابيب المزدوج في نيسان من العام 2010 واكتمل في تموز العام 2011. وبدأ ضخّ الغاز عبر هذا الخط في

¹ خولة بوناب، المرجع السابق، ص 76-77.

² نفس المرجع، ص 115.

منتصف تشرين الثاني من العام 2011. أما الخط الثاني للمشروع فبدأ إنشاؤه في أيار العام 2011 وتم الانتهاء منه في نيسان العام 2012. وبدأ نقل الغاز عبر الخط الثاني في تشرين الأول 2012. كل خط لديه قدرة نقل حوالي 5.27 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً¹.

ينقل نورد ستريم 1 الغاز الروسي من حقل غاز بوفانينكوفو Bovanenkovo في غرب سيبيريا روسيا، في شبه جزيرة يامال، على بعد 40 كيلومترا من ساحل بحر كارا ويغطي مساحة تبلغ حوالي 1000 كيلومتر مربع. تبلغ احتياطات الغاز في هذا الحقل ما يقارب 9.4 تريليون متر مكعب، أي أكثر من ضعف إجمالي احتياطات الغاز للاتحاد الأوروبي (1.9 تريليون) مما يجعله مصدرا موثوقا للغاز الطبيعي لأوروبا.

▪ نورد ستريم 2

"نورد ستريم 2" هو مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من الحقول الروسية إلى الساحل الألماني، وهو يمتد إلى مسافة 1230 كيلومترا تحت بحر البلطيق على طول خط أنابيب "نورد ستريم 1" الحالي الذي بدأ العمل في العام 2011.

شركة "غازبروم" التي تتخذ من موسكو مقرا لها، والتي تسيطر الحكومة الروسية على أكثر من 50% من أسهمها، هي المالك الوحيد للمشروع. وقد التزمت بتوفير ما يصل إلى 50% من تمويل المشروع - كلفة المشروع 11 مليار دولار - فيما تأتي الأموال المتبقية من الشركات الألمانية "وينترشال" و"أونيبير" و"رويال داتش شل"، والفرنسية "إنجي"، والنمساوية "أو أم في" (OMV). و"غازبروم" هي المورد الرئيسي للغاز إلى الأسواق الأوروبية، إذ وصلت حصتها من واردات الغاز إلى السوق الأوروبية إلى 56% في العام 2020.

كما يمر خط نورد ستريم 2، مثل نورد ستريم 1، في المناطق الاقتصادية الخاصة لخمس دول هي روسيا وألمانيا والدنمارك وفنلندا والسويد ومن المفترض أن ينقل الغاز من حقل الغاز الطبيعي بوفانينكوفو. ستكون نقطة دخول خط أنابيب الغاز إلى بحر البلطيق هي منطقة "أوست لوغا" في "لينينغراد أوبلاست"، وهي أحد الكيانات الاتحادية في روسيا. وبعد دخوله إلى خليج

¹ European Chemical Site Promotion Platform, An Overview of the Pipeline Networks of Europe, undated.

فنلندا، يمتد في بحر البلطيق ليصل إلى شمال شرق ألمانيا، بالقرب من مدينة غرايفسفالد. يستطيع هذا الخط نقل 55 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى أوروبا وإذا تم العمل به فسينقل هو وخط نورد ستريم 1 حوالي 110 مليارات متر مكعب من الغاز¹.

بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في شباط الماضي أعلنت ألمانيا، بعد ضغط كبير من الولايات المتحدة، عن إيقاف عملية الموافقة على البدء بنقل الغاز عبر خط نورد ستريم 2 للضغط على السلطة الروسية. وعليه، فإن هذا الخط مكتمل حالياً ولا يحتاج إلا إلى موافقة ألمانيا ليبدأ بضخ 55 مليار متر مكعب من الغاز. ولكن في ظل الظروف الحالية والهجمة الغربية غير المسبوقة على روسيا فإنه من غير المتوقع أن يبدأ العمل به قريباً².

ب. بلو ستريم

في عام 1998 وقّعت روسيا وتركيا اتفاقية حكومية دولية لبيع 5.364 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي من العام 2000 حتى العام 2025³. من أجل تنفيذ الاتفاقية تم إنشاء شركة بلو ستريم، وهي مشروع هولندي مشترك بين شركة غازبروم الروسية وإيني الإيطالية، لتشغيل خط أنابيب بين البلدين عبر البحر الأسود. تبلغ كلفة المشروع 4.3 مليار دولار وينقل بكامل طاقته 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا¹¹.

يتكوّن خط الأنابيب من ثلاثة أجزاء رئيسية. يتألف الجزء الأول من أنابيب بطول 222 مي ل في روسيا من Izobilnoye إلى Dzhugba على ساحل البحر الأسود) القسم البري الروسي (. أما القسم الثاني فيبلغ طوله 235 مي ل في قاع البحر الأسود يربط Dzhugba إلى Samsun على الساحل التركي، والجزء الأخير بطول 300 ميل من سامسون إلى أنقرة) القسم

¹ International Monetary Fund, "Russian Federation: Staff Report for the 2014 Article IV

² European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on the Short Term Resilience of the European Gas System.

³ Nina Poussenkova, "The Global Expansion of Russia's Energy Giants", Journal of International Affairs, 2010.

¹¹ Offshore Technology, "Blue Stream Natural Gas Pipeline", 10 August 2003.

https://www.offshore-technology.com/projects/blue_stream/

البري التركي (. بدأ العمل بنقل الغاز عبر خط أنابيب بلو ستريم في كانون الأول من العام 2002. في العام 2021 نقلت روسيا عبر هذا الخط 98.15 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا، وهي أعلى كمية من الغاز تمر عبره منذ أن بدأ تسليم الغاز في عام 2002. وفي آذار الفائت أعلنت شركة إيني الإيطالية عن نيتها سحب حصتها في شركة بلو ستريم البالغة 50% من مجمل حصص الشركة، وذلك ردًا على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا¹.

في العام 2002، تم الإعلان عن بلو ستريم 2 لأول مرة. وفي آب 2005، اقترح فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان رسمياً بناء مشروع بلو ستريم 2 وأعلننا قرار توسيع بلو ستريم 1 إلى جنوب شرق أوروبا. كان من المتوقع أن ينقل بلو ستريم 2 حوالي 16 مليار متر مكعب إضافية من الغاز من روسيا إلى تركيا. ولكن في العام 2007 أعلن عن تأجيل بلو ستريم 2 واستبداله بمشروع ساوث ستريم، لنقل الغاز الطبيعي من روسيا عبر البحر الأسود إلى بلغاريا ومنها إلى أوروبا. ولكن في العام 2015 تم إلغاء مشروع ساوث ستريم بعد ضغوط أوروبية كبيرة بسبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في العام 2014².

ت. تورك ستريم

خط أنابيب تورك ستريم هو خط أنابيب غاز طبيعي بطول 930 كيلومتراً يمتد عبر البحر الأسود لربط احتياطات الغاز الروسي بتركيا وجنوب شرق أوروبا. يبدأ مسار خط الأنابيب بالقرب من مدينة أنابا الساحلية الروسية ويصل إلى منطقة تراقيا في تركيا.

تم تطوير مشروع خط أنابيب تورك ستريم بواسطة شركة غاز بروم وشركتها الفرعية South Stream Transport. ينقل خط الأنابيب 5.31 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً ويتكوّن من خطين. يتّصل الخط الأول بشبكة الغاز التركية الحالية في لولا بورغاز. أما الخط الثاني فينتهي عند الحدود التركية الأوروبية. بهذه الطريقة تم تخصيص الخط الأول بسعة 75.15 مليار متر مكعب لتزويد العملاء المحليين في تركيا، والخط الثاني، بقدره 75.15 مليار متر مكعب أخرى، ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر بلغاريا.

¹ دانييل يرغن، مرجع سابق، ص 395.

² مارتن غريفتش، المرجع السابق، ص 122.

افتتح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين خط أنابيب تورك ستريم في 8 كانون الثاني 2020. وفي ذلك العام نقل الخط الغاز الطبيعي الروسي إلى مستهلكين في بلغاريا واليونان ومقدونيا ورومانيا وصربيا عبر تركيا. وبموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة مع تركيا، تتلقى الخزنة التركية رسوم عبور شهرية لكل متر مكعب يتم تحويله إلى أوروبا. في العام 2021 بلغ إجمالي الغاز المنقول إلى جنوب شرق أوروبا عبر تورك ستريم 6.11 مليار متر مكعب¹.

في تموز من العام 2020، أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن خط أنابيب تورك ستريم الذي ينقل الغاز إلى أوروبا وخط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 سيخضعان لعقوبات أميركية².

ث. يامال

خط أنابيب يامال - أوروبا هو خط لتوزيع الغاز الطبيعي من روسيا إلى بيلاروسيا ومنها إلى بولندا وألمانيا. بدأ استخدام هذا الخط في العام 1997، ويبلغ طوله 4107 كيلومترات ويمكن أن ينقل 33 مليار متر مكعب في السنة. ينقل هذا الخط الغاز الطبيعي من شبه جزيرة يامال، في غرب سيبيريا في روسيا، إلى المستهلكين الأوروبيين.

بدأ بناء خط يامال في عام 1994 وتم تشغيل خط الأنابيب بالكامل في عام 2006. وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بـ 36 مليار دولار. وفي عام 2020 وصل 23% من مجمل صادرات الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بيلاروسيا وبولندا على طول خط أنابيب يامال.

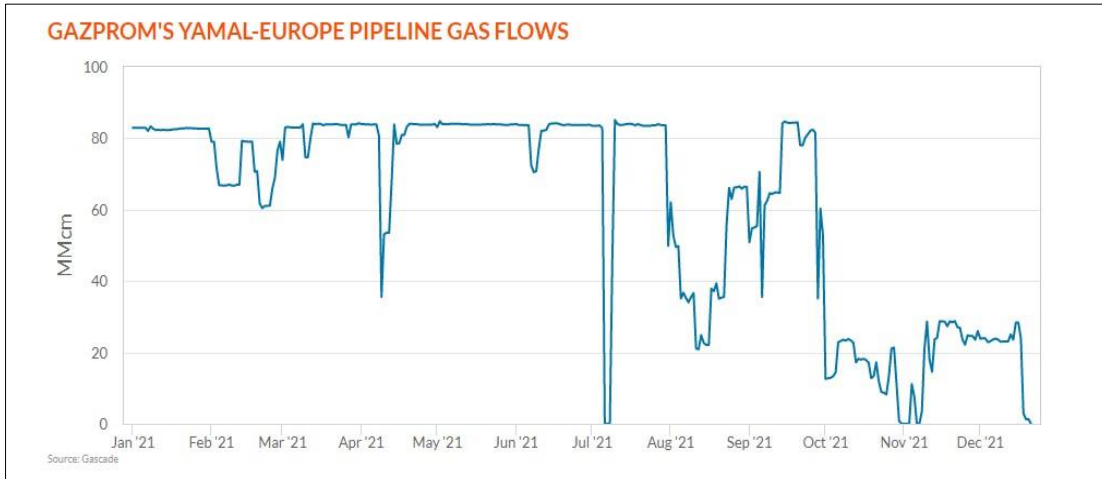
¹ S&P Global Commodity Insights, "Market Movers Americas, March 28-April 1: Supply takes center stage for EVs, natural gas, crude tankers", 28 March .2020
<https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/videos/market-moversamericas/220328-supply-takes-center-stage-for-evs-natural-gas-crude-tankers>

²Global Energy Monitor, "TurkStream 2 Gas Pipeline ", 30 April 2021.
https://www.gem.wiki/TurkStream_2_Gas_Pipeline

في 17 كانون الأول 2021، بدأت شركة غازبروم بتقليل حجم الحجوزات لنقل الغاز عبر خط أنابيب الغاز يamal-أوروبا وانخفضت كمية الغاز المنقول تدريجياً من 4.31 مليون متر مكعب

في 17 كانون الأول إلى ما يقارب الصفر في نهاية العام¹. وفي نهاية العام لم تحجز شركة غازبروم أي كمية من الغاز عبر خط يamal، ونتيجة لذلك تم عكس تدفق الغاز عبر خط الأنابيب في الاتجاه المعاكس أي من ألمانيا، التي يصلها غاز روسي عبر نورد ستريم 1، إلى بولندا) الرسم البياني 3(. تختلف الأسباب في تفسير سبب تخفيف الاعتماد على هذا الخط، وتذهب المصادر الغربية إلى أن روسيا هي وراء تخفيف ضخ الغاز عبر خط يamal لأنها تستخدم الطاقة لأسباب سياسية أما روسيا فهي تفسر السبب بأن الأوروبيين لم يقوموا بحجز أي كمية من الغاز عبر هذا الخط.

الرسم البياني 3²: تدفقات الغاز عبر خط يamal في العام 2021



ج. عبر أوكرانيا³

¹ TASS, "Gas flow via Yamal-Europe pipeline to Germany still frozen", 22 December 2021. https://tass.com/economy/1379043?utm_source=google.com&utm_medium=organic&utm_campaign=google.com&utm_referrer=google.com

² Energy Intelligence.

³ Filip Božić, Daria Karasalihović Sedlar, Ivan Smajla, Ivana Ivančić, "Analysis of Changes in Natural Gas Physical Flows for Europe via Ukraine in 2020", MDPI, 21 August .1202 <https://www.mdpi.com/1996-1073/14/16/5175/html>

في 29 كانون الأول 2019 وقّعت روسيا وأوكرانيا، عبر شركات الغاز الحكومية غازبروم الروسية ونافتو غاز الأوكرانية، عقدا لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا لمدة خمس سنوات. بموجب هذا العقد، يجب على روسيا نقل 40 مليار متر مكعب من الغاز كحد أدنى سنويا حتى عام 2024. كما يتضمن الاتفاق الجديد بند "ضخّ أو دفع"، مما يعني أنه يجب على روسيا دفع الحد الأدنى لرسوم نقل الغاز لأوكرانيا، حتى لو لم تضحّ الكميات المتعاقد عليها عبر أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد قيمة رسم العبور كلما تخطت روسيا الحد الأدنى من كمية الغاز المتفق عليه، أي 40 مليار متر مكعب سنويا. ينقل الغاز الروسي إلى أوكرانيا ومن ثم إلى سلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبولندا.

ينقل أربع خطوط أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، خط بروثرهود وخط سويوز وخط بروغرس وخط نقل الغاز عبر رومانيا. تشكّل هذه الخطوط أكبر ممر لنقل الغاز الروسي بسعة تصميمية تزيد عن 100 مليار متر مكعب سنويا، يمكن من خلالها نقل الغاز الروسي إلى المستهلكين في مختلف البلدان الأوروبية¹.

بدأ تشغيل خط الأنابيب سويوز الذي تبلغ سعته 26 مليار متر مكعب في عام 1980 حيث كان الغاز الروسي يصل إلى أوكرانيا فقط. بعد ذلك تم تطوير الخط وبناء خطوط من أوكرانيا إلى أوروبا حيث بدء ضخّ الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، وأصبح من الممكن لسويوز نقل الغاز إلى سلوفاكيا والمجر ورومانيا. يعتبر سويوز أول خط أنابيب لتصدير الغاز السوفياتي.

أما خط بروثرهود فقد بدأت عمليات التسليم عبره إلى أوكرانيا فقط في عام 1967. وفي عام 1984، تم تطويره عبر بناء أول خط أنابيب غاز عابر للقارات في العالم يورنغوي - بوماري - أوزجورود بسعة تصميمية تبلغ 32 مليار متر مكعب. وفي عام 1988، تم بناء خط أنابيب الغاز بروغريس بسعة 26 مليار متر مكعب. يتشارك هذا الخط على أراضي أوكرانيا مسار خط الأنابيب يورنغوي - بوماري - أوزجورود².

توفّر هذه الخطوط الثلاث، سويوز وبروثرهود وبروغرس، عبورا للغاز من أوكرانيا في اتجاه سلوفاكيا وفي سلوفاكيا، يتم تقسيم خط أنابيب الغاز، يذهب أحد الفروع إلى جمهورية

¹ Gazprom.

² عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، ص 56.

التشيك، والآخر إلى النمسا. وشهد عام 1986 بدء بناء خط أنابيب ترانزيت عبر الأراضي الأوكرانية والرومانية لتوصيل الغاز إلى بلغاريا وتركيا واليونان ومقدونيا الشمالية.

في العام 2021 تم نقل حوالي 6.41 مليار متر مكعب من الغاز الروسي عبر أوكرانيا إلى أوروبا. مقابل هذه الكمية دفعت روسيا ما يقارب 2 مليار دولار إلى أوكرانيا كرسوم عبور عن العام 2021. وقبل ذلك بعام قال مشغل نظام نقل الغاز في أوكرانيا (GTSOU) (إن حجم النقل الروسي عبر أوكرانيا بلغ 8.55 مليار متر مكعب، وهو أقل بكثير من 6.89 مليار متر مكعب في عام 2019¹.

يبلغ معدّل رسوم عبور الغاز الروسي عبر بولندا (50.1 دولار) 90.0 يورو (مقابل كل مليون متر مكعب لكل 100 كيلومتر) 60 ميل (، وفي أوروبا الغربية تبدأ الأسعار من 50.3 دولار. أما عبر بيلاروسيا، فتبلغ رسوم العبور 75.1 دولار، بينما يبلغ الرسم في أوكرانيا 66.2 دولار مقابل كل مليون متر مكعب لكل 100 كيلومتر، وفقا لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة².

مما يعني أن رسم عبور الغاز عبر أوكرانيا هو الأعلى ولهذا فإن روسيا سعت لاستبدال نقل الغاز عبر أوكرانيا بمشروع نورد ستريم 2. استحوذت عملية نقل الغاز عبر أوكرانيا على 22 في المئة من ال 7.168 مليار متر مكعب التي سلّمتها روسيا إلى السوق الأوروبية الأوسع بما

خطوط الأنابيب	السعة	من	إلى	ترانزيت	كمية الغاز المنقول في العام	الدول المستهلكة الأكثر استفادة
---------------	-------	----	-----	---------	-----------------------------	--------------------------------

¹ <https://gazpromexport.ru/en/projects/transportation/> 18 Jo Harper, "Can Ukraine do without Russian gas transit fees?", DW, 28 January 2022 .

<https://www.dw.com/en/can-ukraine-do-without-russian-gas-transit-fees/a-60552279>

² Vitaly Yermakov, "Russian Gas: the year of living dangerously Key Takeaways for 2020 and Beyond", The Oxford Institute for Energy Studies, September 2020 .

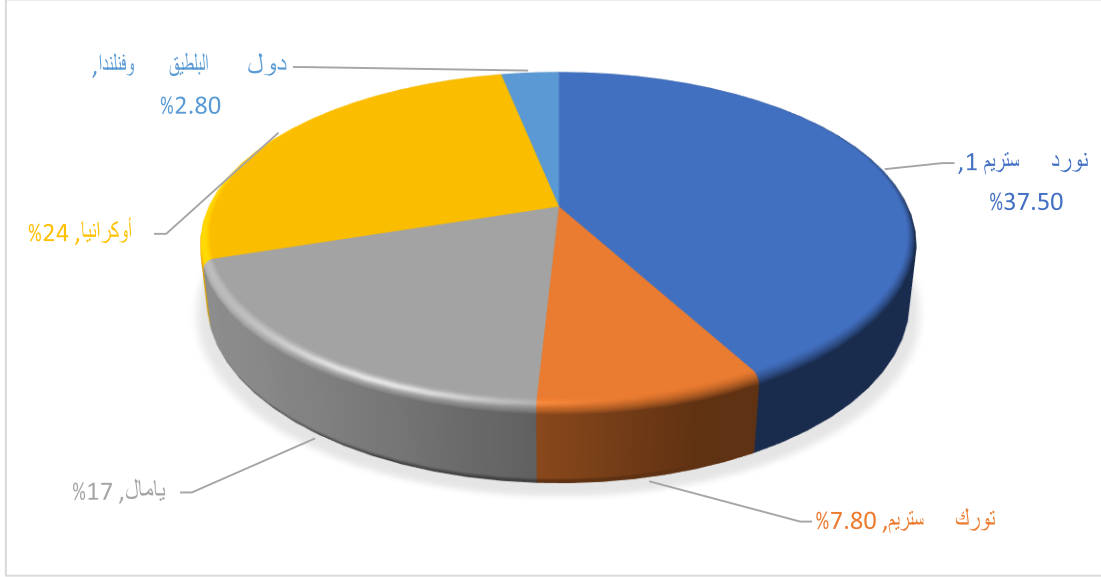
<https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp-content/uploads/2020/09/Russian-Gas-the-year-of-living-dangerously.pdf> 20 Mike Fulwood, "Quarterly Gas Review: Impact of Conflict in Ukraine and the Short-Term Gas Markets", The Oxford Institute for Energy Studies, February 2022 .

<https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp-content/uploads/2022/02/Gas-Quarterly-Review-Issue-16.pdf>

	(2021 مليار متر مكعب)				(مليار متر مكعب)		
ألمانيا	58.1	عبر بحر البلطيق	ألمانيا	روسيا	55	نورد ستريم 1	1
بلغاريا واليونان ومقدونيا ورومانيا وصربيا	12.1	تركيا	تركيا	روسيا	15.75	تورك ستريم	2
بولندا وألمانيا	26.5	بيلا روسيا	بيلا 56 روسيا	روسيا	33	يامال	3
سلوفاكيا والمجر ورومانيا وبولندا	37.5	أوكرانيا	أوكرانيا	روسيا	أكثر من 100	أوكرانيا	4
دول البلطيق	4.3	لاتفيا	دول البلطيق	روسيا	-	دول البلطيق وفنلندا	5
تركيا	15.98	عبر البحر الأسود	تركيا	روسيا	16	بلو ستريم	6
	154.48				>220	المجموع	

في ذلك تركيا (في عام 2021. وإذا استبعدنا تركيا، ترتفع حصة عمليات التسليم عبر أوكرانيا إلى أوروبا إلى 26 في المئة²⁰.

جدول رقم 1: خطوط الأنابيب من روسيا إلى أوروبا
الرسم البياني 4: نسبة توزّع حصص الغاز إلى أوروبا عبر الأنابيب الروسية



2020²¹: أبرز الدول التي اعتمدت على الغاز الروسي في العام 2 جدول رقم

الدولة	مجموع الكمّية المستوردة (مليار متر مكعب)	نسبة اعتمادها على الغاز الروسي
ألمانيا	102	49%
إيطاليا	62.9	46%
فرنسا	45.4	24%
هولندا	38.4	11%
أوكرانيا ²²	14.7	0%
بولندا	14.47	40%
إيرلندا	3.92	0%

77%	3.7	بلغاريا
100%	2.9	مولدوفا
6%	2.69	جورجيا
94%	2.5	فنلندا
10%	2.3	رومانيا
93%	1.3	لاتفيا
100%	0.47	مقدونيا الشمالية
100%	0.133	البوسنة والهرسك

المصدر: وكالة الاتحاد الأوروبي لتعاون منظمي الطاقة.

التأثير الأمني
والإستراتيجي
للطاقة الروسية
على الإتحاد
الأوروبي

الفصل
الثاني

المبحث الأول: الأثار الأمنية للطاقة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: تدعيات الأزمة الأوكرانية على خطوط الطاقة الروسية نحو أوروبا

أولاً: تأثير الطاقة الروسية على

تعد الأزمة الأوكرانية من أبرز الأزمات الجيوسياسية المعقدة، التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة في ظل سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافياً عن طريق جمهوريتها السابقة، ومن جهة أخرى رغبة الرئيس الروسي "بوتين" في استعادة الأمجاد السوفياتية، حيث سعى إلى السيطرة على أوكرانيا قصد حماية مصالحها الحيوية الروسية، في الوقت الذي يسعى الغرب إلى احتواء أوكرانيا عن طريق التوسع الأورو-أطلسي¹.

وعليه وجب التطرق إلى أزمة الغاز سنة 2006 بين روسيا وأوكرانيا التي أقلت بظلالها على منظومة العلاقة الهشة، سواء السياسية أو الاقتصادية بين روسيا وأوروبا من جهة وبين روسيا وأوكرانيا من جهة أخرى، والكشف عن مساعي موسكو إلى استخدام آليات جديدة في التعامل مع الجمهوريات السوفياتية السابقة التي خرجت عن الطوع الروسي.

غير أن الأخطر هنا هو أن تسوية الأزمة كشفت عن جملة من العضلات الأخرى التي تلخص الدرس العميق الذي أعطاه الروس لأوروبا أو الوفاق السوفياتي القدامى الذين سعوا إلى الابتعاد عن موسكو مفضلين التكامل مع المؤسسات والهيئات الأورو أطلسية.

أما بالنسبة لحالة أوكرانية، انطلقت الثورة البرتقالية من خلال سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية التي وقعت في أوكرانية نهاية نوفمبر 2004 ولغاية جافني 2005².

ظلت روسيا المتحكم الحقيقي في أوكرانيا، وعلى الرغم من تأييد الغالبية من الشعب الأوكراني للانضمام للإتحاد الأوروبي إلا أن بوتين نجح بفضل ضغوطه السياسية على الرئيس "يانوكوفيتش" والوعود بتعويض ومساعدة أوكرانيا عن طريق المعونات والمنح الهزيلة، وحتى

¹ إباد والي، " كواليس أزمة الغاز بين روسيا و أوكرانيا منذ 2006"، أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/5/30.

www.mobtada.com

² نوار محمد ربيع الخيري، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجانبات الشرق والغرب"، المجلة الدولية والسياسية، العدد: 26-

2015-27، ص 26.

عرضت روسيا على أوكرانيا الانضمام في إتحاد جمركي معها تعويضاً لها عن الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، إلا إن المشكلة كانت بالأساس من الداخل فالغالبية من الشعب تريد الانضمام للغرب والابتعاد عن السيطرة الروسية.

قد كان من المقرر أن يتم استفتاء نهائي على الانضمام للاتحاد الأوروبي في شهر نوفمبر، وهو الاستفتاء الذي تم إلغائه وإعلان حكومة "يانوكوفيتش" الانسحاب من التوقيع على اتفاقية التعاون ومنظمة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي بعد حوالي ثمانية عشر شهراً من الدعاية والتعبئة، نحت زيادة وطأة الضغوط الروسية، وهو الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في الانتفاضة الجماهيرية التي خرجت بعد إعلان عن عدم التوقيع بيومين فقط¹.

في 01 ديسمبر 2006 أوقفت روسيا ضخ الغاز عن أوكرانيا بحجة عدم دفع كييف السعر المناسب عالمياً وبعد أن عاشت أوروبا أزمة طاقة حادة بسبب توقف الغاز المار عبر أوكرانيا نشبت حرب إعلامية تتهم روسيا بإشعال حرب عالمية بإرادة جديدة، أدت هذه الأزمة التي انتهت بانتصار الروس وحصولهم على أسعار غير متوقعة للغاز المصدر إلى أوروبا عبر أوكرانيا إلى أن تتصاعد لهجة العداء بين روسيا من جهة والرئيس الأوكراني " فيكتور يوشينكو" المقرب من الغرب وكانت تلك بداية لأزمة لاحقة أخذت أبعاد أكثر شمولية.

في جويلية من عام 2006 استضافت موسكو زعماء الدول السبعة وقد استطاع بوتين في هذا الاجتماع من التأثير على المجتمعين ليقتنعهم بالعدول عن التفكير في ضم أوكرانيا وجورجيا على حلف الناتو، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي "بوش" حينها وشاركته في الرأي كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وبذلك حققت روسيا نجاحاً سياسياً ودبلوماسياً كانت بحاجة ماسة إليه في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة².

¹ أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات، 2014، ص 51-52.

² منار حامد الحميدة، "أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية"، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، 2005، ص 50-54.

بالإضافة إلى أن شركة غاز بروم الروسية اقترضت لشركة نفتوغاز الأوكرانية قرضا يسمح لها بتسديد ديونها من الغاز، إضافة إلى مرور نحو 25 مليار م³ ككمية إضافية من الغاز خلال سنة 2005 و 2009 من روسيا نحو أوروبا عبر أوكرانيا.

حيث حققت عام 2004 مجموعة من البنود تنص على¹:

- الاتفاق على ديون أوكرانيا لدى غاز بروم الروسية، بالإضافة إلى الاتفاق على ترتيبات تزويد الغاز التركماني إلى أوكرانيا من حيث المبيعات والنقل البحري.
- الاتفاق على حجم المبيعات وأسعار الغاز الروسي إلى أوكرانيا.
- تأسيس شراكة بين شركتي غاز بروم الروسي وفتوغاز الأوكرانية بهدف تجديد شبكة خطوط أنابيب النقل الأوكرانية بهدف تقليل تكاليف النقل والمخاطر.

في عام 2004 شهدت أوكرانيا أحداث سياسية هامة وفي نفس السنة حدثت تطورات مهمة متعلقة بإمدادات الغاز الروسي الأوكراني أهمها قضية الإمدادات الطاقوية التركمانية وعليه طلبت السلطات التركمانية من نظيرتها الروسية والأوكرانية في ديسمبر 2014 زيادة سعر الغاز التركماني من حدود 42 دولار للألف م³ إلى نحو 60 دولار للألف م³ لحساب عام 2005.

في سبتمبر 2004 وقعت شركة غاز بروم مع شركة نفتوغاز اتفاقا بشأن تسوية ديون الأوكرانية التي تراكمت على مدار 07 سنوات، حيث جاء في اتفاق العمل على تخفيض حجم توريدات الغاز إلى أوكرانيا بنحو 5 مليار م³ سنويا خلال سنة 2005 و 2009، قامت روسيا باحتجاج إلى كييف بشأن الغاز، وعليه قامت شركة غاز بروم بضخ كميات كبيرة من

الغاز، وعندما طلبت غاز بروم بضخ جزء من هذه الكميات إلى سلوفاكيا عام 2005، وعليه شركة غاز بروم لم تقم بتنفيذ ولا طلب من بين الأربعة طلب الذي تقدمت به غاز بروم، مما أدى بشركة نفتوغاز بادعاء أنه لا يوجد لروسيا غاز مخزن في المستودعات الأوكرانية.

في بداية عام 2006 تم قطع الغاز عن أوكرانيا، وكذلك بقيت مستمرة ومتواصلة نحو البلدان الأوروبية، وهو ما أدى بأوكرانيا إلى سحب كميات من الغاز الروسي الموجه نحو أوروبا

¹ JanathanStern , The Russian – Ukrainian gas crisis January 2006, The article oxford Institute for Energy Studies, oxford University, 2005, p 04.

عبر أراضيها ولمدة ثلاثة أيام، ومما أدى انخفاض الإمدادات الطاقوية عن طريق بعض الدول الأوروبية، حيث خسرت المجر نسبة 40% من الإمدادات الروسية لها، وفيها انخفضت إمدادات النمسا وسلوفاكيا ورومانيا بنحو 25 إلى 30%، وبولندا بنسبة 14% وإيطاليا أفادت أنها خسرت 32%¹.

ثانياً: ضم شبه جزيرة القرم

بدأت العمليات الروسية في شبه جزيرة القرم بالفعل في 22 و 23 فيفري مع مغادرة كتائب من وحدات قوات المشاة النخبوية والقوات المحمولة جوا قواعدها في حين نقلت أخرى جوا بالقرب من المضيق الذي يفصل روسيا عن شبه جزيرة القرم².

بالإضافة إلى أن المشكلة الأوكرانية اندلعت عام 2013 عندما قام الرئيس الأوكراني السابق "فيكتور يانوكوفيتش" بالإعلان أن بلاده ستنتظر ظروفًا أقل لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ورفض توقيع الاتفاقية استجابة للغرض الروسي الذي قامت به حكومة فلاديمير بوتين، وهو قيام روسيا بشراء 15 مليون دولار من قيمة الديون المتراكمة على خزانة الحكومة الأوكرانية، بجانب تخفيض سعر إمدادات الغاز الروسي بنحو الثلث. حيث تسارعت وتيرة الأحداث واحتدمت بشكل كبير بعد قرار الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي³.

المطلب الثاني: الحرب الأوكرانية وتأثيرها على الطاقة الروسية تجاه أوروبا

أولاً: السيناريوهات المسطرة قبل إندلاع الحرب الأوكرانية

تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بعد السعودية، حيث يمثل إنتاج روسيا من النفط الخام وفقاً لإحصاءات عام 2021 نحو 5 ملايين برميل يومياً، أي ما يُعادل 12% من التجارة

¹ Janathan Stern, op, cite, p 09.

² مايكل كوفمان، كاتيا ميخاشيفا وآخرون، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، كاليفورنيا NTERRANDARROYCEK، 2017، ص6.

³ فيرونیکا حليم فرنسيس، "جيوبولتيك السياسية الخارجية الروسية" دراسة في أثر الجيوبولتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019، ص 171.

العالمية، كما يمثل إنتاج موسكو من الغاز الطبيعي نحو 761 مليار متر مكعب وفقاً لإحصاءات عام 2021 أي ما يُعادل 18% من إنتاج الغاز¹.

شهدت الأزمة بين روسيا وأكرانيا تصعيداً غير مسبوق منذ أواخر العام الماضي، واتهمت القوى الغربية موسكو بالاستعداد لغزو الأراضي الأوكرانية، وهو ما يتبين على النحو التالي²:

1- **حشد قوات روسية**: صعدت روسيا من موقفها ضد أوكرانيا، حيث حشدت أكثر من 100 ألف جندي وأسلحة ثقيلة على الحدود بين البلدين، إلى جانب نشر قوات روسية في بيلاروسيا، واتهمت القوى الأوروبية موسكو بالتخطيط لغزو أوكرانيا، ومحاولة تتصيب زعيم موالٍ لروسيا في هذا البلد.

2- **استعدادات عسكرية لحلفاء أوكرايناي**: في ظل التصعيد العسكري الروسي، اتجهت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية إلى تزويد الجيش الأوكراني بمعدات عسكرية ثقيلة، لمواجهة أية خطر روسي مُحتمل، كما أبدى حلف "الناتو" استعداده في حالة وجود أي عدوان عسكري ضد أوكرانيا، قائلاً إنه "وضع قواته في حالة تأهب".

3- **التهديد بعقوبات ضد موسكو**: توعدت الإدارة الأمريكية والقادة الأوروبيون بفرض عقوبات اقتصادية شديدة على روسيا، قد تصل إلى فرض عقوبات على الرئيس فلاديمير بوتين، وذلك في حالة القيام بأي عمل عسكري ضد أوكرانيا، كما تدرس القوى الغربية حرمان موسكو من نظام المدفوعات الدولي "سويفت"، بالرغم من أن الفكرة تواجه معارضة قوية من بعض الدول الأوروبية.

4- **التهديد بوقف تشغيل خط أنابيب الغاز "تورد ستريم 2"**: هددت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية بوقف تشغيل خط أنابيب الغاز "تورد ستريم 2" الجديد، الذي يربط بين ألمانيا وروسيا عبر بحر البلطيق، وذلك في حالة حدوث أية أعمال عدائية ضد أوكرانيا. وألمحت ألمانيا بأن تصعيد الأزمة الأوكرانية قد يعني إلغاء هذا المشروع، ونهاية خط الأنابيب.

1 ألفريد كامر وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي، مدونات الصندوق 17 مارس 2022، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/30. <https://cutt.us/i85ao>

2 أنس جاب الله، مسارات متفاوتة: الضغوط الـ 10 لحرب أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 مارس 2022، أطلع على الموقع بتاريخ 2022/05/30. <https://cutt.us/j1hxj>

يشكك بعض الغربيين في أن موسكو ستتبنى نهجاً عقلانياً في التعامل مع الأزمة الأوكرانية، حيث يصر الرئيس بوتين، بحسب الآراء الغربية، على إعادة تشكيل التحالفات السياسية في أوروبا، والحد من انحياز قادة أوروبا الشرقية ناحية الغرب، كذلك تحجيم نفوذ حلف "الناتو" في هذه المنطقة. وبناءً عليه، ربما يكون مُحتملاً شن عمل عسكري روسي ضد أوكرانيا في المستقبل المنظور، وهو ما ستكون له ارتدادات واضحة على سوق الغاز الأوروبي، وذلك على النحو التالي¹:

1- قطع إمدادات الغاز الروسي تماماً عن أوروبا: في هذا السيناريو الأكثر تطرفاً، يمكن لشركة "غازبروم" الروسية الرد على أي عقوبات اقتصادية على موسكو بقطع إمدادات الغاز تماماً عن قارة أوروبا، وهذا من شأنه أن يشل أنظمة الطاقة في القارة وينتج عنه ارتفاع هائل في أسعار الغاز والطاقة عموماً. ويرى الكثيرون أنه ليس مرجحاً أن تلجأ روسيا إلى هذا الخيار.

2- تقليص كميات الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا: في حالة نشوب حرب، قد تتوقف عملياً تدفقات الغاز عبر أوكرانيا، وذلك إما من جانب موسكو أو بسبب ظروف الحرب، وهو ما يضع على المحك تدفقات غاز بنحو 40 مليار متر مكعب تلتزم روسيا بنقلها سنوياً عبر أوكرانيا بموجب اتفاقية تنتهي في عام 2024، ومن شأن ذلك أن يمنح موسكو نفوذاً لإملاء شروطها على أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وكذلك الترويج لأهمية خط أنابيب "نورد ستريم 2".

ربما لن يكون من السهل على القارة الأوروبية استبدال كامل تدفقات الغاز المنقولة عبر الأراضي الأوكرانية، ويتبين ذلك على النحو التالي²:

1- الاعتماد على خط أنابيب يامال "بيلاروسيا - بولندا - ألمانيا": يمكن لشركة "غازبروم" الروسية إعادة بعض من الإمدادات إلى خط أنابيب "يامال" البالغ طاقته حوالي 33 مليار متر مكعب، ولكن لن يكون تعزيز النقل عبر بيلاروسيا دون ثمن سياسي أو اقتصادي بالنسبة لأوروبا، فقد سبق أن هدد الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاشينكو، في مناسبات

¹ تقديرات المستقبل، ارتداد العقوبات: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير، المستقبل للأبحاث والدراسات

المتقدمة، 17 مارس 2022، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/02. <https://cutt.us/3w12Q>

² Thomas Graham and Rajan Menon, "How to Get What We Want from Putin," Politico, 10/1/2022, accessed on 17/2/2022, at: <https://politi.co/3s3AKNu>

عديدة، بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا، وذلك رداً على أي عقوبات من جانب الإتحاد الأوروبي عقب أزمة المهاجرين مع بولندا.

2- اللجوء إلى مشتريات إضافية من الغاز المُسال: يبدو الخيار الأوقع أمام أوروبا هو زيادة مشتريات الغاز المُسال من الأسواق الفورية، لكن ذلك سيدفع أسعار الغاز للصعود أيضاً، وستشتري القارة أي كميات إضافية من الغاز المُسال بعلاوات سعرية عالية للغاية. وفي الفترة الأخيرة، حاولت الولايات المتحدة طمأنة حلفائها الأوروبيين بأنها ستؤمن لهم إمدادات كافية من الغاز، في حالة حدوث تدخل عسكري ضد أوكرانيا، وأجرت الإدارة الأمريكية مؤخراً جولات دبلوماسية مع عدد من منتجي الغاز في الشرق الأوسط، فضلاً عن النرويج وأستراليا، لضمان تأمين احتياجات أوروبا من الغاز، غير أنه يبدو من الصعب على أولئك المنتجين الوفاء بكافة احتياجات أوروبا من الغاز، مع تراجع فائض الإنتاج، ناهيك عن ارتباطهم بعقود طويلة الأجل مع العملاء في آسيا ومناطق أخرى في العالم.

ثانياً: رد فعل روسيا ضد العقوبات الغربية بعد غزوها لأوكرانيا

حذرت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، الشركات من الانصياع لمطالب روسيا بدفع ثمن الغاز بالروبل، بينما تحاول القارة التوصل إلى رد موحد على تسليح موسكو لمواردها من الطاقة. يأتي ذلك، بعد أن أوقفت شركة غازبروم، إمدادات الغاز إلى بولندا وبلغاريا في تصعيد جديد، مما أدى إلى تهديدها بقطع الإمدادات إذا لم يتم سداد المدفوعات بالروبل¹.

وبات الاهتمام الآن حول كيفية استجابة المستهلكين الكبار في ألمانيا وإيطاليا، حيث حذر وزير الاقتصاد الألماني روبرت هايبك من أن خطر المزيد من قطع الإنتاج يجب أن يؤخذ على محمل الجد، وتحاول أوروبا الحفاظ على جبهة موحدة، لكن هذه الوحدة تخضع للاختبار بالفعل الآن.

ووفقاً لما نقلته وكالة "بلومبرغ" عن مصدر مقرب من "غازبروم"، فإن بعض الشركات الأوروبية قد لبّت الآن مطالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث تستعد شركة إيني الإيطالية

¹ "Istanbul Document 1999," Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), November 1999, accessed on 26/2/2022, at: <https://bitly/3snabDd>

العلاقة للطاقة لخطوات من شأنها أن تسمح لها بالامتثال للمطالب الروسية، بينما تعتقد شركة Uniper SE الألمانية أن بإمكانها الاستمرار في شراء الغاز دون انتهاك العقوبات. وقالت دير لاين: "لا ينبغي للشركات التي لديها مثل هذه العقود أن تستجيب للمطالب الروسية، إذ سيكون هذا خرقاً للعقوبات، لذا فهو يمثل مخاطرة كبيرة على الشركات"¹.

ومع بدء المواعيد النهائية للدفع خلال جوان 2022، يتعين على الحكومات والشركات في جميع أنحاء أوروبا أن تقرر ما إذا كانت ستلتزم بالقواعد الجديدة أو تواجه احتمال التقشف في استهلاك الغاز. وعلى هذا، ارتفعت الأسعار المعيارية بأكثر من 20%، لكنها تراجعت بعد ذلك مع إعادة تقييم التجار لفرص قطع أوسع².

وكررت ألمانيا أيضاً أن الشركات يجب أن تستمر في الدفع باليورو، وفقاً لإرشادات الإتحاد الأوروبي، وقال هابيك إن القارة يجب أن تكون جاهزة لقطع أوسع. وأضاف وزير الطاقة الألماني: "تظهر روسيا أنها مستعدة للتخلي بالجدية، وإذا لم يمتثل المشترون لعقود التوريد أو المدفوعات، فإنهم مستعدون لوقف تسليم الغاز".

وأكد: "علينا أن نأخذ ذلك على محمل الجد، وهذا ينطبق أيضاً على الدول الأوروبية الأخرى".

لكن الشركات تواصل البحث عن حلول بديلة، وقد تشجعها المبادئ التوجيهية من الإتحاد الأوروبي، حيث نشر الإتحاد الأوروبي وثيقة تقول إنه يتعين على الشركات الاستمرار في الدفع باليورو، لكن المرسوم الروسي الذي يحدد القواعد الجديدة لم يستبعد الإعفاءات. واقترح على الشركات أن تسعى للحصول على تأكيد من موسكو بأنه يمكن اعتبار الصفقة مغلقة بمجرد السداد باليورو، حتى لو تم تحويلها لاحقاً إلى روبل³.

بدورها، قالت شركة Uniper إنها تستطيع شراء الغاز الروسي دون خرق العقوبات، فيما يرى هابيك، أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيكون رد فعل روسيا إذا دفعت الشركات

¹ تقديرات المستقبل، المرجع السابق.

² عادل رفيق، جيوبوليتيكال فيوتشرز: ارتفاع أسعار الغذاء سيزلزل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد المصري للدراسات 14 مارس 2022، أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/06/05. <https://cutt.us/uXsye>

³ ياسين بولالوة، "ردود أفعال روسيا عن العقوبات الغربية"، محاضرات في مقياس العلاقات الاقتصادية الدولية، بتاريخ 2022/05/15، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

باليورو. وفي أبريل 2022، صدم الرئيس الروسي، الحكومات والأسواق الأوروبية بالمطالبة بضرورة دفع ثمن الغاز بالروبل - عبر آلية معقدة تتضمن إنشاء حسابين مصرفيين مرتبطين للتعامل مع صفقة الصرف الأجنبي. وعندما أعلن الطلب لأول مرة، قال بوتين إن التحول إلى الروبل سيساعد في حماية عائدات روسيا الضخمة من الغاز من العقوبات أو مصادرة الإتحاد الأوروبي لهذه الأموال.

ضغوط متزايدة

ارتفعت أسعار الطاقة والحبوب والمعادن بصورة حادة منذ غزو أوكرانيا، وهو ما يشير إلى أن معدلات التضخم من المنتظر أن ترتفع بوتيرة سريعة.



المصدر: موقع صندوق النقد الدولي، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/wNowo>

المبحث الثاني: الآثار الإستراتيجية للطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: إستراتيجية بدائل الطاقة الداخلية للإتحاد الأوروبي

إندلعت قضية الأمن الطاقوي خاصة في أوائل سنوات الـ 2000. وأصبح موضوعا للنقاش في كل من الدوائر الرسمية وفي وسائل الإعلام في الإتحاد الأوروبي، وقد ساهمت عدة تطورات في بروز هذا الوعي منها¹:

¹ عادل رفيق، المرجع السابق.

■ الإرتفاع الكبير في أسعار النفط والتي إرتفعت من 20 دولار للبرميل في أوائل عام 2000 إلى متوسط قدره 60 برميل يوميا، حيث بلغ ذروته عند 70 دولار للبرميل في أوائل عام 2006.

■ الهجوم الذي وقع سنة 2003 على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج قبالة ساحل اليمن، والذي يكشف عن خطر الإرهاب في شرايين مرور الإمدادات الطاقوية.

■ زيادة الإعتماد على الطاقة خاصة من البلدان التي تقع في مناطق الخطر " فنزويلا، روسيا، القوقاز، نيجيريا، الشرق الأوسط.....إلخ).

■ قضية تغير المناخ الذي يبين العلاقة بين الأمن الطاقوي والقدرة على المنافسة والإستدامة.

■ الإنقطاعات المستمرة نظرا إلى¹:

✓ تعطل أو إنقطاع الإمدادات ونضوب الإحتياطيات.

✓ إستخدام الطاقة كوسيلة ضغط سياسة (بين روسيا وأوكرانيا، جيورجيا وفنزويلا، الو.م . أ)

✓ في أعقاب الهجمات ضد شبكات النقل (الهجمات على خطوط الأنابيب في العراق والمصافي والمنشآت النفطية، أو الهجمات التي أحبطت في الرياض شرق المملكة العربية السعودية.

✓ في أعقاب الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا الذي ضرب نيواورليانز والتي أدت إلى إغلاق العديد من المصافي.

✓ الإستهلاك الجامح للنفط، سيما في البلدان المتقدمة الذي يثير شبح إستنفاد الإحتياطيات، فالיום 16 % من سكان العالم يستهلكون 70 % من النفط المنتج، في متوسط إستهلاك أربع براميل للفرد الواحد في السنة، ف 11 برميل لفرنسا، 20 برميل للو.م أ، و 105 برميل للصين.

لكن الإتحاد الأوروبي عالج مسألة أمن الطاقة قبل وقوع هجمات ضد ليمبورغ في سنة 2003، وإنقطاع الكهرباء في نفس السنة، أو الأزمة الروسية الأوكرانية سنة 2006، حيث نشرت سنة 2001 الورقة الخضراء وتتضمن أمن إمدادات الطاقة مع بروز القلق الأوروبي

¹ نفس المرجع.

خاصة من خلال إرتفاع معدلات الإستهلاك، التبعية والآثار المترتبة من الإستهلاك الجامع للطاقة وكذلك حول الإحتباس الحراري¹.

أصبح الأمن من بين أولويات السياسة داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا من أجل إقامة سياسة طاقة مشتركة والتي تبدو صعبة بسبب مزيج الطاقة الوطنية والسياسات الطاقوية لدول الإتحاد تتفاوت على نحو واسع، حيث تصارع دول الإتحاد من أجل الموافقة على الأولويات المشتركة والإجراءات الخاصة لضمان الإمدادات. فطبقاً للمفوضية، فإن الإتحاد الأوروبي يستورد حوالي 50 % من إحتياجاته الطاقوية عموماً، ويتوقع نمواً في تبعية إستيرادها سنة 2030 من 80 إلى 93 % فيما يخص النفط، ومن 57 إلى 84 % في حالة الغاز الطبيعي، ويتوقع كذلك أن يزيد مستوى واردات الغاز للإتحاد إلى مرتين في الـ 25 سنة القادمة.

إنّ فهناك طريق واحد لضمان أمن الإمدادات للإتحاد الأوروبي وذلك من خلال تخفيض تبعيتها للواردات الخارجية عن طريق إتخاذ إجراءات داخلية تعتمد فيها على التكيف مع مزيج الطاقة، والإعتماد على المصادر البديلة والمتجددة، تحقيق الإكتفاء الذاتي، التخفيض من نسبة الإستهلاك، فهذا ما سيساعد الإتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة إرتباطاً بما يجري على البعد الدولي لأمن الطاقة.

إنّ التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان الإتحاد الأوروبي في مجال سياسته الطاقوية هي روسيا، وتنويع إستيراد الطاقة بإستغلال أسواق الإمدادات العالمية².

بعد ردود الفعل من طرف الدول الأعضاء على الورقة الخضراء، وطلب المجلس من المفوضية الأوروبية مواصلة تحديد أولويات العمل الواجب إتخاذها، وتوفير العناصر اللازمة لوضع إستراتيجية للعلاقات الخارجية في مجال الطاقة.

وإستجابة لهذا الطلب أصدرت اللجنة الأوروبية والأمين العام وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية لطاقة مضمونة ومنافسة مستدامة ومستمرّة" أبرزت أهمية السياسة الخارجية وتعزيز الأمن

¹ أسماء مريسي، "الأزمة الأوكرانية: دراسة تأصيلية في النشأة والتطور"، يوم دراسي بعنوان الأزمة الأوكرانية 2014، جامعة أم البواقي 2015، ص 08.

² خولة بوناب، المرجع السابق، ص 149.

الجماعي للإتحاد الأوروبي في المجال الطاقوي، ومواجهة موردي الطاقة الخارجيين الذين يؤثران على السوق، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود سياسة داخلية متماسكة في المجال الطاقوي، وعلى هذا الأساس يعمد الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن مختلف السبل من أجل ضمان أمنه الطاقوي والتقليل من البيعية للمصادر الخارجية و هذا من خلال عدة إجراءات من بينها¹:

أولاً: بناء السوق الداخلية للطاقة والسياسة المشتركة:

بالنسبة للإتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي السماح لسوق داخلي أكثر إنفتاحاً، وخلق المزيد من التضامن بين دول الأعضاء، خاصة في مجال النفط، الغاز، الكهرباء وعلى الرغم من هذا فإن اللجنة الأوروبية ترى أن فتح السوق الداخلية ما زال غير مكتمل في حين أن الإعتماد على الطاقة أخذ في التزايد، ووسائل العمل لا تزال غير كافية، في مجال النفط كما هو الحال بالنسبة للغاز الطبيعي.

إن تكامل واندماج الأسواق غير مكتمل لأنه من جهة لا يزال قطاع الطاقة إلى حد كبير أسير للسوق الوطنية لكل دولة عضو، ومن جهة أخرى فإن الشركات الطاقوية تسعى إلى بسط سيطرتها على كامل السلسلة الطاقوية، بينما المنافسة تتطلب العكس، وعلى هذا الأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى خلق أو إنشاء إطار جماعي واضح لضمان أمن إمدادات الطاقة الخارجية، وهذا بطريقة تتماشى وتتفق وفق ما تتطلبه السوق الداخلية.

إن التبعية الخارجية لمصادر الطاقة أمر خطير فإن لم تتخذ الإجراءات اللازمة فإنه بحلول عام 2030 سترتفع نسبة الواردات إلى 90 % بالنسبة للنفط و 70 % بالنسبة للغاز حسب ما تراه المفوضية.

إضافة إلى هذا فإنه في حالة الأزمة، لا تمتلك اللجنة سلطة في إستخدام مخزونات الأمن، لأن الممارسات منقسمة و مجزأة، فبعض الدول لها وكالة للتخزين ودول أخرى فالمخزونات تحتفظ بها شركات النفط².

¹ Isabel Gorst, "Construction of Tanap Pipeline Begins in Turkey as EU and Russia Spar for .Upper Hand," Financial Times, March 18, 2015.

² . المفوضية الأوروبية، 2014 ، ص 6.

هذه الممارسات ليست فقط مصدرا لتشويه المنافسة، وإنما تخلق عدم اليقين من حيث فعالية هذه المخزونات في حالة الأزمة، وعلى هذا الأساس فما هو نطاق عمل الوكالة الدولية للطاقة؟ "إسترجاعها في حالة إنقطاع الإمدادات" هذا يتطلب إجتماع 26 عضو ومنه فإن الآلية التي تربط بين إدارة مخزونات النفط ودول الإتحاد الأوروبي مع العديد من الشركاء الخارجيين بما في ذلك الـ.م.أ من الأولويات التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الإتحاد الأوروبي.

إن إمدادات الغاز مشكلة أخرى حيث لا يوجد حاليا إطار جماعي يضمن أمن إمدادات الغاز، وتؤكد المفوضية الأوروبية أنه وحتى الآن ليس من الواضح أن موردي الغاز سوف يعطون أولوية إستراتيجية لأمن الإمدادات، فكل هذا (السوق الداخلية غير المكتمل، والإعتماد المفرط على الواردات وعدم كفاية وسائل العمل) يدعوا إلى وضع خطة جماعية للطاقة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة التضامن من بين دول الأعضاء.
- الإدارة العقلانية لأمن الإمدادات الطاقوي وأمن البنية التحتية.
- تعزيز إستقرار السوق.

فكل هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنسيق النظم الوطنية للتخزين من خلال إنشاء وكالة التخزين العامة، إضافة إلى وضع إستراتيجية مشتركة لإستخدام هذه المخزونات في حالة الأزمات، وتحديد السياسة العامة لأمن الإمدادات بإقامة عقود إستيراد الطويلة المدى، الأمر الذي يتطلب تنظيم حوارات مع الدول المصدرة للطاقة، والحصول على نظام المراقبة الأوروبية لإمدادات النفط والغاز الطبيعي.

يفترض الإتحاد الأوروبي أنه من السهل نسبيا تشجيع الدول الأخرى على أن تحذوا منطوق السوق في سياسة الطاقة كبديل منطوق للجيوبوليتيك، لأن منتجي ومستهلكي الطاقة لهم نظرة خاصة من خلال عدسة المصالح الأمنية الوطنية، وأن العديد من الشركات الوطنية تسعى إلى السيطرة على السوق والحفاظ على الحالة الراهنة للتجزئة¹.

¹ Fingrid, "Power System in Finland," website, undated.

إن البرامج الرئيسية التي تتعلق بالسوق الأوروبية الموحدة لم تتضمن قطاع الطاقة، فالتوجهات الأولى حول هذه القواعد المشتركة لسوق الغاز والكهرباء تم تبنيها سنة 1996 و 1997 ثم عدلت سنة 2003، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنفتاح كامل للأسواق وتقسيم مهام التوزيع والنقل، كذلك ضمان الوصول إلى مصادر الغاز والكهرباء والذي يتضمن تسهيل تخزينها، وإستعمال الوسائل والمعايير المشتركة من الخدمات من أجل تأسيس إطار مشترك وموحد.

بالرغم مما وصل إليه الإتحاد الأوروبي من مستوى التكامل إلا أنه دائما يدرج قضية الطاقة منذ تأسيسه لمعاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والأورأتوم. فصنع السياسة في الإتحاد الأوروبي يتعلق بأمن الإمدادات الطاقوية ميزتها الصراعات القوية بين السياسة المشتركة والسياسات الوطنية المختلفة، إتخاذ القرارات بشأن الطاقة جد هام بالنسبة لدول الإتحاد، فآزمة السويس سنة 1956 وحرب ستة أيام بين مصر وإسرائيل في جوان 1967، حرب أكتوبر، والحصار النفطي العربي سنة 1973، فبعد كل هذه الأزمات بدأ النقاش الحاد حول توافر الموارد الطاقوية والتقليل من التبعية للموردين الخارجيين، فإتخاذ كل مبادرة تأتي ضمن سياسة الإتحاد الأوروبي في مجال أمن الطاقة، كنتيجة للمصالح الوطنية لكن بدون نجاح كبير.

رأى الإتحاد الأوروبي مدى أهمية أمن الإمدادات كواحدة من بين أهم الأهداف للسياسة الطاقوية المشتركة وخاصة بعد الأزمات التي عرفها، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية في 2006 التي أدت إلى إنقطاع إمدادات الغاز، مما دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى تكثيف الجهود لمواجهة الإرتفاع في الأسعار، وللمحد من هذه الإنقطاعات وهذا ما بينته في الورقة الخضراء سنة 2006 "الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة، المنافسة والإستدامة، إنقسم الإتحاد الأوروبي في أوساط سنة 2007 على عدة مواضيع داخليا، لذلك لا تزال الإستراتيجية الأوروبية غائبة للتعامل مع القوى الروسية التي تحكم سيطرتها على الإمدادات الطاقوية، النقل والتوزيع. لذلك يرى الإتحاد الأوروبي أنه حان الأوان لتأسيس إستراتيجية طاقوية على مستوى السياسة الخارجية، فكل دولة عضو تتبع سياسة طاقوية خاصة بها تؤدي إلى إنقاص أمن أوروبا عموما¹.

1 عثمان بوديسة، المرجع السابق، ص 200.

إن تبني الإتحاد الأوروبي للورقة الخضراء لسنة 2006 والتي أطلقت من خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، أبرزت الحاجة الإستراتيجية مشتركة للطاقة حيث قال: " نحن في عصر طاقة جديد، الطلب عليها في الإتحاد يرتفع، بينما الإحتياجات تنخفض، وهناك مناخ يتغير وإستثمارات غير كافية" وعلى هذا الأساس تقدم هذه الورقة إقتراحات وخيارات من شأنها أن تشكل القاعدة في إتجاه سياسة الطاقة الأوروبية المستقبلية وحددت ستة أولويات رئيسية من بينها¹:

- إكمال سوق الغاز والكهرباء الأوروبي الداخلي.
- تعزيز التضامن مع الدول الأعضاء.
- تأسيس مزيج طاقة أكثر كفاءة وإستمرارية.
- خلق نظرة متكاملة حول قضية تغير المناخ.
- تأسيس سياسة طاوقية خارجية متماسكة.

وعلى هذا الأساس تؤكد المفوضية على تحسين أمن الإمدادات من خلال تنويع مزيج الطاقة في الإتحاد الأوروبي وهذا من خلال الإستعمال الكبير للمنافسة الداخلية للطاقة المتجددة:

- تنويع مصادر وطرق الإمدادات الطاقوية المستوردة.
- خلق إطار ضروري للحث على الإستثمار الكافي وهذا لتلبية مطلب الطاقة المتزايد.
- تحسين الشروط للشركات الأوروبية التي تبحث الوصول إلى المصادر العالمية.
- ضمان وصول الطاقة إلى كل المواطنين والأعمال التجارية.

وفي الأخير فإن اللجنة الأوروبية ترى أن فتح أسواق الطاقة أمام المنافسة الفردية سوف ينتج سوق طاقة داخلية أوروبية حقيقية، والتي من شأنها ضمان أسعار عادلة، وحرية اختيار للمواطنين والصناعات تلك التي تستثمر في مجال الطاقة المتجددة، والوصول إلى سوق الطاقة،

¹ نفس المرجع، ص 201-202.

هذه السوق التي تعمل لضمان إستثمارات كافية في محطات توليد الكهرباء وشبكات النقل لتجنب إنقطاع في الإمدادات، فإقامة السوق الموحدة ليس فقط من أجل القدرة على المنافسة وإنما لتحقيق الإستدامة والأمن، فمحاولة إستكمال سوق داخلية نشير إلى أن هنا كحاجة إلى مزيد من العمل لتحقيق مثل هذه الأهداف من خلال فصل إمدادات الطاقة عن التوزيع، لأن الموردين الذين يسيطرون على البنية التحتية للنقل مثل خطط الأنابيب قد إستخدمت قبضتها على هذه الشبكات لإنهاك وإضعاف الداخلين الجدد وخنق المنافسة¹.

فالأهداف الأساسي للجنة الأوروبية هو أن تكون هناك سوق طاقة داخلية كاملة مع المنافسة المفتوحة والتنظيم الفعال، يعمل فيه الإتحاد الأوروبي كشبكة واحدة من خلال إتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومن بينها تفكيك الملكية يتضمن فصل شبكات الغاز والكهرباء من شركات التوريد، ما يمكن أن يخلق معارضة شديدة بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي حيث ترى أن البديل الأقل تشددا هو خلق شركتين منفصلتين لإدارة الشبكات التي يمكن أن تكون ما زالت مملوكة من قبل كبار الموردين².

إن الهدف من إستراتيجية إمدادات الطاقة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي هو ضمان الرفاه للمواطنين، والأداء الإقتصادي المثالي، وإستمرار التزود بالطاقة، وهذا أقل تقدير للمواطنين والشركات بطريقة تتماشى وأهداف التنمية المستدامة، فمن المستحسن الذهاب بعيد نحو تطبيق سوق طاغوية داخلية، فسوق الكهرباء والغاز يبقى بعيدا عن وظيفته كسوق متكامل على مستوى الإتحاد الأوروبي.

إن الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى إكمال عمل إندماج السوق في هذا المجال- الطاقة- لأنه الطريق الوحيد الذي يمكن له ضمان وصول المواطنين والشركات لمصادر الغاز الطبيعي تحت أدنى الظروف والشروط، وحتى في حالة وجود أزمات مفاجئة لأحد مصادر إمدادات الطاقة، فإنه يمكن للإتحاد الأوروبي التقليل من تأثيرات هذه الأزمات المفاجئة في إطار وجود سوق داخلية موحدة، فبعد أزمة الغاز لسنة 2009، التعلية {2010/994} فإن أمن الإمدادات من الغاز الذي

¹ خولة بوناب، المرجع السابق، ص 175.

² سليم علي، "تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز والبتروال في التعاون الإقليمي، الدوحة: مركز بروكناز، 2010، ص 5.

دخل حيز التنفيذ في 02 ديسمبر 2010 يسعى إلى تطبيق الإجراءات التي تغطي آليات معالجة هذه الأزمة خصوصا فيما يتعلق بمعايير البنى التحتية، ووسائل تدفق الإمدادات من الأهمية الأساسية¹.

ثانيا: تنويع مزيج الطاقة وإستعمال مصادر الطاقة المتجددة:

يمكن تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال تنويع مصادر الطاقة بالإضافة إلى مناطق العبور، فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى ترقية وتحسين البنى التحتية للطاقة في المناطق المجاورة، بالإضافة كذلك إلى البنى التحتية الجديدة، فمشاريع الغاز التي تقررت، أو هي في مرحلة متقدمة من التخطيط منها: شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، منطقة قزوين، روسيا والنرويج فبنجاحها يستطيع الإتحاد الأوروبي أن يخلق ممرات جديدة، وقدرة إستيراد جديدة، بالإضافة إلى إقامة محطات الغاز المسال يمكن أن تمنح مساهمة في أمن إمدادات الطاقة.

يسيطر كل من النفط، الغاز الطبيعي والفحم على قطاع الطاقة في الإتحاد الأوروبي، بينما تساهم الطاقة النووية والمتجددة بشكل قليل في أمن الإمدادات، الإعتماد الثقيل على الوقود المستخرج يستمر إلى المدى البعيد، ففي سنة 2020 سيبقى النفط هو المهيمن على إستهلاك الطاقة الإجمالي بنسبة 8.33 %، والغاز الطبيعي بنسبة 27.3 % والوقود الصلب 15.5 % أما نسبة كل من الطاقة النووية والمتجددة هي 12.2 % و 11.1 % على التوالي.

إن الردود حول عدم ثبات الأسعار في منتصف السبعينيات أدى بالإتحاد الأوروبي إلى إستبدال النفط بمصادر الطاقة الأخرى في عدة قطاعات، كما فعل الأمريكان، لكن ورغم الإستثمارات الكبيرة، والتقدم التقني لا يزال النفط إلى حد بعيد الوقود المهيمن في قطاع النقل خاصة، فإعتماد دول أوروبا على النفط لتلبية حاجياته من الطاقة مكلفة جدا².

ثاني وقود مستعمل في هذا المزيج هو الغاز الطبيعي الذي ينمو إستعماله بسرعة، فهو أكثر إستعمالا في توليد الكهرباء، وأنظف على البيئة من النفط والفحم، حيث تتزود أوروبا بهذا

¹ نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص 20.

² ستيف ولت، العلاقات الدولية، عالم واحد نظريات متعددة"، تر: عادل زقاغ، أطلع على الموقع بتاريخ 2022/06/15، .

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

المصدر عن طريق خطوط أنابيب من مصدرين هامين هما: روسيا والجزائر بالإضافة إلى ليبيا، مصر، قطر، إيران وإذربيجان التي تختلف في صفقات التصدير للإتحاد.

أما الفحم فهو مصدر مضر جدا في أوروبا كما في أي مكان آخر من الكرة الأرضية، علاوة على ذلك أسعاره مستقرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، فهذه الفوائد والميزات التي يتميز بها الفحم قيدت بسبب ما يسببه إستهلاكه من تأثيرات كارثية على البيئة (التلوث)، و كما هو منصوص فإن الفحم هو الوقود الأوسخ، فعند إحتراقة يطلق إلى حد كبير غاز ثاني أوكسيد الكربون أكثر من المصادر الأخرى، وعلى هذا الأساس تخلى الإتحاد الأوروبي عن إستهلاكه في العقود الأخيرة.

تولدت في النصف الثاني من القرن العشرين توقعات بأن الطاقة النووية ستكون كثيرة الإستعمال للأغراض الإنسانية والمدنية، وبعد نصف قرن توضح أن هذه التوقعات لم تتحقق نظرا لما تشكله من أخطار على الصحة، وكذلك ما تسببه النفايات النووية القيود التي تقف في وجه توسيع إستخدامها كبديل للغاز وغيره من مصادر الطاقة، فحادثة جزر الثلاثة أميال في الولايات المتحدة سنة 1979 وخاصة حادثة تشيرنوبيل في الإتحاد السوفياتي سنة 1986 قد غيرت من الرأي العام الأوروبي بعيدا عن الطاقة النووية¹.

وأخذت المفوضية الأوروبية موقفا محايدا بشأن إستخدامها، فالقرار حول إستخدام أو عدم استخدام محكوم بسياسة الطاقة الفردية للدول الأعضاء، وعلى الرغم من هذا فإن الدول المستعملة لها عليها ضمان بأن المنشآت الموجودة لها مستوى عال من الأمن من الفضلات المشعة وإدارة الوقود المستعمل بدون ضرر للبيئة.

إن ما خلفته حادثة تشيرنوبيل سنة 1986 دفع بالعديد من الدول الأعضاء إلى الإغلاق المبكر لمنشآتها النووية الموجودة من بينها: إسبانيا، هولندا، ألمانيا، السويد وبلجيكا، ومن جهة أخرى بقيت فرنسا معتمدة على مصدر الطاقة النووية لتلبية حاجاتها من الطاقة خصوصا فيما يتعلق بتوليد الكهرباء.

¹ نفس المرجع.

إن أسعار النفط العالمي في بداية سنوات الـ 2000، وتحسين التقنية وإجراءات السلامة قد اعاد الإهتمام مجددا إلى هذا المصدر، بحيث أعادت تقييم مواقعها على الطاقة النووية، ليس هناك طريق واحد أفضل من إستعمال الطاقة المتجددة من أجل ضمان أمن الطاقة فمختلف البلدان تعتمد حولا مختلفة تناسبهم بصورة أفضل حيث يعتمد مزيج كل بلد على مستوى حجمه، التاريخ، التنمية، الثقافة والموارد الطبيعية والبشرية¹.

فإستعمال الوقود المستخرج المشكل من النفط، الغاز الطبيعي والفحم لديه تأثيرات جمة على البيئة والسبب الرئيسي في تغيير المناخ، لذلك يرى الإتحاد الأوروبي أن سبيل الطاقة المتجددة هي أكثر كفاءة من حيث إستعمالها والتي تعتبر من أولويات الإتحاد الأوروبي، إعتقاد إستراتيجية تنويع الموردين، طرق العبور وموارد الطاقة المتجددة على المدى البعيد تهدف إلى تغطية المطالب الإضافية، وعلى هذا الأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى زيادة الإستثمارات في هذا المجال والبحث عن المصادر البديلة (الشمس، الرياح، المياه، الطاقة النووية) للتقليل من المطالب المتزايدة على النفط والغاز الطبيعي أو ما يسمى بمصادر الطاقة التقليدية.

يمكن فهم الطاقة المتجددة بشكل واسع إنطلاقا من معناها: فهي مصدر يتجدد بصورة سريعة، إضافة إلى أنها مشتقة من المصادر الطبيعية، إذ تحتوي على ميزات عدة في مجالات مختلفة منها: الإجتماعية، الإقتصادية والجيوسياسية، كما تتضمن ثلاث أهداف إذا ما قورنت بالمصادر التقليدية وهي²:

- إنها تساهم في تنويع أمن إمدادات الطاقة.
- أنظمة هذه المصادر هي أنظمة لا مركزية.
- أنها تقلل من تأثيرات الإنتاج التي تأتي من مصادر النفط، الغاز الطبيعي والفحم وتساهم بشكل واسع في التقليل من الإحتباس الحراري.

¹ نفس المرجع.

² محند عبد المعين، الإتحاد الأوروبي كإظاهرة إقليمية متميزة، عمان: الأكاديميون للنشر، 2012، ص 25.

فتنوع هذه المصادر وطرق العبور للإمدادات أمر أساسي لأمن الطاقة لأن تقديم مصدر موثوق لكل الإمدادات يعتمد على مدى كفاءة البنى التحتية للطاقة، وتعزيز التعاون والعلاقات الثنائية التي تعود بالفائدة مع الشركاء الخرجيين¹. فكل مصدر من هذه المصادر له ميزات وعيوب لدول الإتحاد الأوروبي، لكن ونظرا للأسباب المختلفة، كل منهم له عقبات متعددة وهذا يؤزم الوضعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي خاصة القدرة المحدودة لإحتياجات النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى ارتفاع مستوى التبعية للواردات الخارجية فيما يتعلق بهذا الوقود أدى إلى زيادة الأخطار والتحديات للأمن الطاقوي الأوروبي.

المطلب الثاني: إستراتيجية التوجه الأوروبي إلى الشراكة الطاقوية مع الجزائر

أولا: العلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر

لقد أدت الاكتشافات الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط إلى تأثير كبير في معادلة أمن الطاقة، مما جعلها تتسم بالتفاعل في مختلف المجالات سواءا كانت سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية، بحيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتيجية ومحل أطماع العديد من المتنافسين عليها مثل أوروبا وروسيا، وذلك أثار ظهور الأزمة الأوكرانية مما جعل دول الإتحاد الأوروبي مثل: بولونيا، إيطاليا، إسبانيا تبحث عن مصادر بديلة من أجل التخلص من التبعية للغاز الروسي، وقد تكون الجزائر جزءا من هذا الحل، حيث تخطط المفوضية الأوروبية لشراء كميات إضافية 7 ملايين م³ من غاز الجزائر، مما سيرفع صادرات الغاز الجزائرية نحو الإتحاد إلى 32.7 مليار م³ عبر الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا، حيث أن الجزائر تحتل المرتبة 14 من الإنتاج العالمي للنفط².

وفي السياق ذاته أعيد ملف أنبوب الغاز "غالسي" بين الجزائر وإيطاليا عبر جزيرة سردينا إلى الواجهة للنقاش داخل الإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي كانت الجزائر قد وضعت الملف جانبا ورفضت إعادة النظر في المشروع بدون ضمان عقود طويلة الأجل وخاصة بعد تعرضها

¹ خولة بوناب، المرجع السابق، ص 180-181.

² نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، "الإستراتيجية الأوروبية للتنموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،، المجلد 9، العدد 1، ص 614.

لضغوط من زبائن أوروبيين ومن الوكالة الدولية للطاقة التي تعمل على فك الارتباط بين أسعار النفط والغاز¹.

وقد كانت سونطراك قد اتفقت مع شركات "إيني" و"إنيل" و"إيديسون" على تقليص الكميات المستوردة، ليلغ حجم التخفيضات في الاستيراد من الجزائر حوالي 10 ملايين م³، ما يعادل تقريبا نصف ما تم استيراده في 2012 و 13% من الاستهلاك الداخلي في إيطاليا التي استوردت السنة الماضية 70 مليار م³ ومنها 20,5 مليار م³ من الجزائر وترتبط معظم الدول الأوروبية بعقود طويلة الأجل، تصل إلى أكثر من 10 سنوات مع الدول المصدرة الأساسية وهي الجزائر وروسيا والنرويج، وأدى هذا إلى ارتفاع سعر الغاز المرتبط بالبترو، خاصة أن سعر البترول كان في حدود 13 دولار للبرميل قبل سنة 2000 وهو اليوم يفوق 100 دولار للبرلمين بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، ما يجعل أسعار الغاز المرتبطة به مرتفعة جدا².

أما بالنسبة لمكانة الغاز الجزائري في السوق الأوروبية ونظرا للحوافز المختلفة لدى كل من روسيا والجزائر فيما يتعلق ببيع الغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث أن الاحتياطات الغازية وكذا البنية التحتية للطاقة التي تربط بين البلدين والاتحاد الأوروبي، فمن غير المرجح أن تحدث الجزائر تأثيرات كبيرة في الأجل القريب في اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، ولا يمكنها أن تحل محل روسيا كأكبر مزود للغاز الطبيعي في أوروبا، ومع ذلك فيمكنها أن تساعد بشكل ملحوظ في خفض اعتماد الاتحاد الأوروبي على موارد الطاقة الروسية³.

يشكل الغاز الطبيعي مصدرا مهما للطاقة نتيجة المزايا الفنية والاقتصادية والبيئية التي يتمتع بها ولسهولة استخدامه كوقود ذي محتوى حراري عالي، لذا تطور إنتاجه واستهلاكه بشكل سريع منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد مثل الغاز الطبيعي نسبة 62.4 من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في الجزائر عام 2014 والتي قدرت 51,7 كيلو طن مكافئ للنفط، وقد ظل الغاز

1 محمد ترقو، محمد مداحي و آخرون، "استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجدد: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 4، 2014، ص 77.

2 نفس المرجع، ص 78.

3 نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، المرجع السابق، ص 615.

الطبيعي لفترة طويلة يحظى بمكانة عالية في إمدادات الطاقة الجزائرية، إذ قدرت مساهمته 62% عام 2000، و54% عام 1990¹.

أما بالنسبة لصادرات الغاز الطبيعي في الجزائر، فتعتبر السوق الأوروبية وجهته الأساسية، إضافة إلى السوق الأمريكية، حيث تجدر الإشارة إلى أن القدرة الحالية لشبكة النقل تبلغ حوالي 188.24 مليار م مكعب، وتتكون من 16 أنبوب نقل تغطي 10981 كلم، كما تمتلك الجزائر ثلاثة أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا: خط "أونريكو ماتي باتجاه إيطاليا وخط "بيدر ديران فارال المغرب (قبل غلقه)، أوروبا باتجاه إسبانيا وخط "ميدغاز باتجاه إسبانيا، كما تمتلك الجزائر 08 ناقلات للغاز الطبيعي المسال، وتم استلام ناقلتين جديدتين بسعة 170 ألف م مكعب سنة 2017 وخلال الفترة 2000-2015 نما الاستهلاك المحلي بسرعة موازاة مع انخفاض الصادرات حيث انخفضت الصادرات بمقدار 28.8 مليار متر مكعب، في حين زاد الاستهلاك المحلي بمقدار 19.7 مليار متر مكعب ويبدو أن صادرات الغاز تأقلمت بسرعة مع انكماش السوق الأوروبية، وبما أن الغاز يتم تصديره في إيطار عقود طويلة الأجل من 20 إلى 30 سنة والتي انتهت في عام 2019 ، وأمام المتغيرات الحاصلة في سوق الطاقة وتفشي مشكلة الغاز الصخري وكذا ظهور منافسين جدد للجزائر في السوق الأوروبية، أصبحت الجزائر مجبرة أن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بالعقود طويلة الأجل والأسعار لتتمكن من الحصول على حصص جديدة في السوق الأوروبية².

ثانياً: الشراكة الجزائرية الأوروبية:

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي أهم شريك غازي للجزائر إذ تربطه بها عدة عقود شراكة ومن أهمها³:

¹ بن أحمد أحمد، "واقع سوق الإتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 6، ص ص 223-226.

² أمال رحمان، رابح خوني، "الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 13، 2013، ص ص 47-48.

³ سفيان معامير، "ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، 2012، ص ص 143-144.

- 1- عقود الشراكة مع بريطانيا: شركة BP-Stotoil التي أنجزت مشروع في عين صالح لإنتاج 9 مليار متر مكعب في السنة، وحيث بلغت قيمة الاستثمار 2,5 مليار دولار، وأيضا مشروع غاز عين أميناس الذي بلغت قيمته 1,694 مليار دولار.
- 2- عقود الشراكة مع إيطاليا: الشراكة الإيطالية Erel أمضت سوناطراك في 18 فيفري 2007 مع الشركة الإيطالية عقد بيع الغاز الطبيعي على المدى البعيد بحجم يقدر 01 مليار م³ في السنة.
- 3- عقود الشراكة مع فرنسا: شركة Total الفرنسية أبرمت كل من سوناطراك 35% وتوتال 35% وشركة ريبسون الإسبانية 30% عقد شراكة حول تقاسم الإنتاج في 28 جانفي 1996 وفي حقل " تين فوي تينكرت" الجزائري الغني بالغاز الطبيعي.
- 4- عقود الشراكة مع إسبانيا: الشركة الإسبانية Endensa في 22 ماي 2006 قامت سوناطراك والشركة الإسبانية بتوقيع عقد بيع وشراء الغاز الطبيعي، ويصل حجم التوريد بالغاز حوالي 0.96 مليار م³ سنويا، وذلك عبر خط جديد لأنابيب الغاز الذي يصل الجزائر مباشرة بإسبانيا، حيث يهدف هذا العقد إلى نقل 8 مليار م³.
- 5- عقود الشراكة مع البرتغال: شركة EDP قامت بتوقيع اتفاقية على تمويل الشركة البرتغالية بالغاز الطبيعي على المدى الطويل بكمية متفق عليها حيث تقدر 1,6 مليار م³ سنويا.

ثالثا: الإستراتيجية الغازية في الجزائر:

فمنذ اكتشاف حقول الغاز والبتروول وإبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر وأوروبا تغيرت المعطيات الطاقوية للجزائر، خاصة بعد اكتشاف حقول البتروول لحاسي الرمل، وبالفعل لوحظ التحول التدريجي من الدول المنتجة للبتروول لاسيما الجزائر إلى الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ومشتقاته وتعتقد أن هذه الحقيقة لم تضطلع بشكلها العفوي، وإنما جاءت وفقا لدراسة إستراتيجية محددة أدت بالجزائر إلى خوضها على الأقل خلال 15 سنة المقبلة، وقد طبقت هذه السياسة من خلال وضع جهاز إنتاجي وطني لطاقة وفيرة وبأسعار مغرية للغاز الطبيعي أو تحويلاته لطاقة كهربائية، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل التراب الوطني¹.

¹ عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2، ص 166.

ففي هذا الإطار بذات تمكن العملية المزدوجة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب ومن خلال فرع التمييع وبالرغم من أنها هي الغالبة في تموين أوروبا الغربية والشرقية بحكم العوامل الجوارية للأسواق، بالإضافة إلى أن للجزائر تجهيزات للتمييع حيز التشغيل لتمويل الأسواق الأمريكية والآسيوية، وبالرغم من أن أسعار الغاز الطبيعي حاليا مرتبطة بأسعار الموارد الطاقوية الإحالية الأخرى، لاسيما البترول كما أن هذا الفرع لتمييع يعكس الإدارة الشرعية لعملية التنويع، وذلك بافتعال تثمين في المصب للغاز الطبيعي من خلال الصناعة الكيمائية المعتمدة عليه¹.

ومن خلال الطاقة التصديرية الحالية التي تفوق 60 مليار م³ في السنة تجاه أوروبا منها أكثر من النصف في حالة سائلة، حيث كانت سوناطراك تنوي الفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين لاسيما انجلترا، هولندا، النرويج وروسيا، وبالفعل وعلاوة على الاستهلاك الوطني تم تغطية تقريبا كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي ابتداء من سنة 1996 من خلال خطوط أنابيب عبر البحر المتوسط" ترانس ميد تي رانية" إلى إيطاليا والمغرب، أوروبا إلى إسبانيا والبرتغال.

كما سوف تتضاعف هذه القدرة التصديرية عند استغلال مشاريع خطي الأنابيب المبرمج تنفيذها بالتوازي مع الخطين الحاليين، وهما مشروع MEGAZ الرابط بحقول الغاز بإسبانيا، ومشروع خط أنابيب GAISI الرابط كذلك بحقول إيطاليا عبر سردينيا، بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب NIGAH بين نيجيريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجة الإفريقية للطاقة، والذي يدخل في إطار إدارة الجزائر في تنمية التعاون الطاقوي في إفريقيا من خلال المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول إفريقيا ومن ثمة يمكن أن يكون بمثابة مشروع إستراتيجي لأوروبا وطبيعي أن تتلقى مثل هذه المشاريع العناية اللازمة نظرا لارتفاع المتزايد للطلب الأوروبي في هذه المنطقة على الغاز الطبيعي الجزائري².

¹ نفس المرجع، ص 168.

² نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، "الإستراتيجية الأوروبية للتموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 10، ص 613.

الخلافة

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن الطاقة عنصر مهم لجميع المجتمعات والدول، سواء كانت دول مصنعة متقدمة التي تبحث عن ضمان التدفق المستمر للموارد الطاقوية من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية كدول الإتحاد الأوروبي، أو بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على المورد الطاقوي للنهوض بالحركة التنموية أو من أجل وضع الطاقة كورقة ضغط.

تتفرد روسيا باستمرار في مواجهة المعضلة الأمنية الطاقوية الأوروبية على الرغم من الآليات السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي خاصة ضمن الأزمة الأوكرانية لسنة 2014 أو حربها الأخيرة 2022 في مواجهة محافظة الفاعل الأمني الروسي على ترتيبات طاقوية في مواجهة الفاعلين الأمنيين الأوكرانيين خاصة والأوروبيين عامة.

تعتبر روسيا كطرف رئيسي في المعادلة الطاقوية الأوروبية فهي تؤثر بشكل مباشر على الإستقلالية الطاقوية للاتحاد بفضل امكانياتها الكبرى في مجال الطاقة والتي تستخدمها كورقة ضغط في علاقاتها خاصة مع الإتحاد الأوروبي.

إن الحرب الأوكرانية كشفت العديد من الحقائق خاصة حقيقة الاعتماد الروسي في تمويل إمدادته الطاقوية للدول الأوروبية عبر أوكرانيا، مما جعلها تقرئها على أسس واقعية قائمة بالأساس على أرض الواقع. عرف الإتحاد الأوروبي عجز فادح من النفط والغاز ومن أجل المحافظة على مكانته الاقتصادية والقضاء على التبعية الروسية من خلال تنويع مصادر إمداداته.

خلف ملف الطاقة الروسية في الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآثار منها الأمنية المتمثل أساسا في الأزمة الأوكرانية من جهة والتوجس الأوروبي من الضغط الروسي من جهة أخرى، كما خلف آثار إستراتيجية تتمثل أساسا في محاولة الإتحاد الأوروبي للبحث عن بديل يحل محل المورد الروسي، تمثل هذا البديل في دول المصدرة للغاز مثل النرويج والجزائر، وكذلك الإستثمار في الطاقات المتجددة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة: دار الحديث، 2003.
 2. إدوارد ب، وبورود زيكس، إدارة المخاطر والأزمات، ترجمة: أحمد المغربي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
 3. عبد العاطي عمرو، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
 4. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة.
 5. عبد الرازق فوزي، حسناوي بلبال، إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية - عرض النموذج الألماني-، جامعة سطيف 1، 2015.
 6. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وإثارة الاستراتيجية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
 7. مارتن غريفتش، تيري أوكالهان، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، دبي: مركز الخليج لأبحاث، 2008.
 8. جان ماري شوفالي، معارك الطاقة الكبرى، تر: لميس عريب، الرياض: مكتبة الملك فهد: 2010.
 9. أبو عبد الغاني، ومحمد عبد الحميد الحمادي، الجغرافية الاقتصادية موارد الطاقوية والموارد المعدنية، الرياض دار المريخ.
 10. مايكل كوفمان، كاتيا ميغاشيفا وآخرون، عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، كاليفورنيا NTERRANDARROYCEK 2017.
 11. سليم علي، "تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي، الدوحة: مركز بروكنجز، 2010.
 12. محند عبد المعين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمان: الأكاديميون للنشر، 2012.
2. الرسائل والأطروحات الجامعية:
1. خولة بوناب، "تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2015-2016.

2. رؤوف فتيحاني، "دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية - الأوروبية مارس 200- مارس 2014"، رسالة ماجستير جامعة الجزائر: 2014.
 3. سفيان معامير، "ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، 2012.
 4. فيرونیکا حليم فرنسيس، "جيوبولتيك السياسية الخارجية الروسية " دراسة في أثر الجيوبولتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019.
 5. لطف مزياني، "الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.
 6. منار حامد الحميدة، "أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية"، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، 2005.
 7. وهيبه تباري، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات متوسطة ومغربية، جامعة تيزي وزو، 2014.
- 3. المقالات الأكاديمية:**
1. عبد الرفيق كشوط، أخرطة مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية، العدد 24، 2014.
 2. سليمان منذر، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2022/05/12. <http://www.achr.eu/art381>
 3. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصياغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
 4. بسمة ماجد، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، أفاق سياسية، العدد 6، 2014.
 5. نورهان الشيخ، الخيار المتمرد: هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية العدد 196، 2014.
 6. الوليد أبو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أطلع على الموقع بتاريخ 2022/03/20. [/http://www.democraticac.de](http://www.democraticac.de)

7. شبكة الأخبار الأمريكية CNN (أزمة " غازبروم " تتصاعد مجددا لتثير مخاوف أوروبية) أطلع على الموقع بتاريخ 2022/05/15،
[http:// Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas](http://Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas)
8. عامر عمران، "إنخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2022/06/05، rawbetcenter.com/archives/
9. إباد والي، " كواليس أزمة الغاز بين روسيا و أوكرانيا منذ 2006 "، أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/5/30. www.mobtada.com
10. نوار محمد ربيع الخيري، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب"، المجلة الدولية والسياسية، العدد: 2015-27-26.
11. أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات، 2014.
12. ألفريد كامر وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، صندوق النقد الدولي، مدونات الصندوق 17 مارس 2022، أطلع عليه بتاريخ 2022/05/30. <https://cutt.us/i85ao>
13. أنس جاب الله، مسارات متفاوتة: الضغوط ال 10 لحرب أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 مارس 2022، أطلع على الموقع بتاريخ 2022/05/30. <https://cutt.us/j1hXj>
14. تقديرات المستقبل، ارتداد العقوبات: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 17 مارس 2022، أطلع عليه بتاريخ 2022/06/02. <https://cutt.us/3w12Q>
16. عادل رفيق، جيوبوليتيكال فيوتشرز: ارتفاع أسعار الغذاء سيزلزل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد المصري للدراسات 14 مارس 2022، أطلع على الموقع بتاريخ: 2022/06/05. <https://cutt.us/uXsye>
17. المفوضية الأوروبية، 2014.
18. ستيف ولت، العلاقات الدولية، عالم واحد نظريات متعددة"، تر: عادل زقاغ، أطلع على الموقع بتاريخ 2022/06/15 .
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR>

19. نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، "الإستراتيجية الأوروبية للتموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1.
20. محمد ترقو، محمد مداحي و آخرون، "استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجدد: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجاً، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 4، 2014.
21. بن أحمد أحمد، "واقع سوق الإتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 6.
22. أمال رحمان، رابح خوني، "الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر"، مجلة رؤي اقتصادية، العدد 13، 2013.
23. عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، "الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2.
4. المدخلات والمحاضرات:
5. ياسين بولالوة، "ردود أفعال روسيا عن العقوبات الغربية"، محاضرات في مقياس العلاقات الاقتصادية الدولية، بتاريخ 2022/05/15، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
6. أسماء مريسي، "الأزمة الأوكرانية: دراسة تأصيلية في النشأة والتطور"، يوم دراسي بعنوان الأزمة الأوكرانية 2014، جامعة أم البواقي 2015.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية:

1. Hay JL Challenges to liberalism: the case of Australian energy policy. Resour Policy. 2009.
2. Nyman J Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. J Int Relat Dev. 2018.
3. Sovacool BK (2016) Differing cultures of energy security: an international comparison of public perceptions. Renew Sustain Energy Rev.
4. Pascual C, Zambetakis E (2010) The geopolitics of energy: from security to survival. Energy security. In: Pascual C, Elkind J (eds) Economics, politics, strategies, and implications. Brookings Institution Press, Washington.
5. World Bank Group, Op.cit.

6. the world bank group, **energy security issues**, Moscow, Washigton Dc, 2005.
7. C Egenhofer, « Integrating Security of Supply, Market Liberalisation and climate charge, European Energy Security What it Mean? what to do ?», ESF working paper, n°23, Brussel, 2006.
8. C ,Egenhofer, .legge,T, ” Security of Energy Supply, A question for policy or the market?”, CEPS Task Force Repport, Brussel..
9. European commission, Gren paper ,Toward a European strategy for the security of Energy supply, Brussel,2000..
10. Cligendeal International Energy programme, Sudy on Energy Supply Security and Geopolitics, clingendeal Institute, The Hague,2004.
11. European Commisssion, Green Paper, I bid.
12. C ,Egenhofer. Op. cit.
13. A, Monaghan, “Russia oil and EU Energy Security” ,Russian Series, vol 5,n°65,November 2005.
14. Arianna Checchi, A. Behrens, C.Egenhofer, Long-term Energy Security Risks for Europe , OP. cit.
15. Institut Montaigne, « Quelle Politique de L’energir pour L’Union Européenne ? » , rapport Mars, Paris, 2007, pp90-91.
16. Thomas Gomart , « Les Trois Enjeux du Partenariat Entre l’Union Européenne et la Russie »,politique étrangère, n°2, été 2004, 69 ème année, Institut français des relations internationales,pp391-394.
17. European Commission, “EU imports of energy products – recent developments – Statistics Explained”, October 2021.
18. [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-_recent_developments)
19. [_recent_developments](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-_recent_developments)
20. European Chemical Site Promotion Platform, An Overview of the Pipeline Networks of .Europe, undated.
21. International Monetary Fund, “Russian Federation: Staff Report for the 2014 Article IV
22. European Commission, “Communication from the Commission to the European Parliament and the Council on the Short Term Resilience of the European Gas System.
23. Nina Poussenkova, “The Global Expansion of Russia’s Energy Giants”, Journal of International Affairs, 2010.
24. Offshore Technology, “Blue Stream Natural Gas Pipeline”, 10 August 2003. <http://www.jstor.org/stable/24384337>

25. S&P Global Commodity Insights, “Market Movers Americas, March 28-April 1: Supply takes center stage for EVs, natural gas, crude tankers”, 28 March .2202 https://www.offshoretechnology.com/projects/blue_stream/insights/videos/market-moversamericas/220328-supply-takes-center-stage-for-evs-natural-gas-crude-tankers
26. Global Energy Monitor, “TurkStream 2 Gas Pipeline “, 30 April 2021. [https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-](https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-TASS)
27. TASS, “Gas flow via Yamal-Europe pipeline to Germany still frozen”, 22 December 2021. https://www.gem.wiki/TurkStream_2_Gas_Pipeline
28. Energy Intelligence.
29. Filip Božić, Daria Karasalihović Sedlar, Ivan Smajla, Ivana Ivančić, “Analysis of Changes in Natural Gas Physical Flows for Europe via Ukraine in 2020”, MDPI, 21 August .2021 <https://www.mdpi.com/1996-1073/14/16/5175/htm>
30. Gazprom.
31. 18 Jo Harper, “Can Ukraine do without Russian gas transit fees?”, DW, 28 January 2022 . <https://gazpromexport.ru/en/projects/transportation/>
32. Vitaly Yermakov, “Russian Gas: the year of living dangerously Key Takeaways for 2020 and Beyond”, The Oxford Institute for Energy Studies, September 2020 <https://www.dw.com/en/can-ukraine-do-without-russian-gas-transit-fees/a-60552279>
33. living-dangerously.pdf 20 Mike Fulwood, “Quarterly Gas Review: Impact of Conflict in Ukraine and the Short-Term Gas Markets”, The Oxford Institute for Energy Studies, February 2022 . <https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp -->
34. JanathanStern , The Russian – Ukrainian gas crisis January 2006, The article oxford Institute for Energy Studies, oxford University, 2005. <https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wpcontent/uploads/2022/02/Gas-Quarterly-Review-Issue->
35. Thomas Graham and Rajan Menon, “How to Get What We Want from Putin,” Politico, 10/1/2022, accessed on 17/2/2022, at: <https://politi.co/3s3AKNu>

37. "Istanbul Document 1999," Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), November 1999, accessed on 26/2/2022, at: <https://bitly/3snabDd>
38. Isabel Gorst, "Construction of Tanap Pipeline Begins in Turkey as EU and Russia Spar for .Upper Hand," Financial Times, March 18, 2015.
39. Fingrid, "Power System in Finland," website, undated.

الفهرس

الفهرس

5	مقدمة
7	خطة البحث
8	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لنظرية الظروف الاستثنائية
9	المبحث الأول: ماهية الأمن الطاقوي
9	المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي
9	أولا: مفهوم الأمن
11	ثانيا: مفهوم الأمن الطاقوي
14	المطلب الثاني: محددات وتصور مفهوم الطاقة في نظريات العلاقات الدولية
14	أولا: محددات الأمن الطاقوي
16	ثانيا: تصور مفهوم الطاقة في نظريات العلاقات الدولية
20	المبحث الثاني: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي ومصادر الطاقة الروسية
20	المطلب الأول: الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي
25	المطلب الثاني: علاقة الإتحاد الأوروبي مع روسيا في المجال الطاقوي
29	المطلب الثالث: مصادر الطاقة الروسية في الإتحاد الأوروبي
42	الفصل الثاني: التنظيم القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية
43	المبحث الأول: الآثار الأمنية للطاقة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي
43	المطلب الأول: تدعيات الأزمة الأوكرانية على خطوط الطاقة الروسية نحو أوروبا
43	أولا: تأثير الطاقة الروسية على
46	ثانيا: ضم شبه جزيرة القرم
46	المطلب الثاني: الحرب الأوكرانية وتأثيرها على الطاقة الروسية تجاه أوروبا
46	أولا: السيناريوهات المسطرة قبل اندلاع الحرب الأوكرانية
49	ثانيا: رد فعل روسيا ضد العقوبات الغربية بعد غزوها لأوكرانيا
51	المبحث الثاني: الآثار الإستراتيجية للطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي
51	المطلب الأول: إستراتيجية بدائل الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي
54	أولا: بناء السوق الداخلية للطاقة والسياسة المشتركة:
59	ثانيا: تنوع مزيج الطاقة وإستعمال مصادر الطاقة المتجددة:
62	المطلب الثاني: إستراتيجية التوجه الأوروبي إلى الشراكة الطاقوية مع الجزائر
62	أولا: العلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر
64	ثانيا: الشراكة الجزائرية الأوروبية:
65	ثالثا: الإستراتيجية الغازية في الجزائر:
68	الخاتمة:
70	قائمة المصادر والمراجع

78.....	الفهرس
80.....	الملخص

الملخص

من أجل معالجة موضوع الآثار الأمنية والإستراتيجية للطاقة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي معالجة أكاديمية، كان يجب أن نهيكّل الدراسة إلى فصلين الفصل الأول نتناول فيه الأدبيات النظرية والمفاهيمية، من التطرق إلى مفهوم الأمن بصفة عامة ثم نخرج إلى مفهوم أمن الطاقة بصفة أكثر دقة، بالإضافة إلى التطرق إلى جوانب من محددات أمن الطاقة، والتصورات النظرية للمفهوم وفق نظريات العلاقات الدولية، كذلك تم تناول مدى تمسك الإتحاد الأوروبي بموضوع الطاقة وإرتباط الأخيرة بأمن الإتحاد، كذلك تم تحليل إحصائيا قيمة واردات الطاقة من روسيا نحو أوروبا.

في الفصل الثاني من هذه الدراسة تم التطرق إلى تأثير الطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي أمنيا وإستراتيجيا، وذلك من خلال معالجة كافة جوانب الأزمة الأوكرانية سواء قبل الحرب أو بعدها، لنحلل مدى تأثير وتأثر هذه الأزمة بالطاقة الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي لندرك أن هذه الأزمة خلفت آثار أمنية ألفت بكاها على الإتحاد الأوروبي، ولهذا تم التطرق إلى آثار الطاقة الروسية على الإتحاد الأوروبي إستراتيجي، فنجد أن الإتحاد الأوروبي رسم خريطة إستراتيجية تتمثل في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل آخر تتمثل في الذهاب نحو الطاقة المتجددة، وكذلك تنويع الشركاء الدوليين في هذا المجال على غرار الجزائر الشريك المهم والإستراتيجي.

Abstract

In order to address the issue of the security and strategic effects of Russian energy towards the European Union academically, we had to structure the study into two chapters. The first chapter deals with the theoretical and conceptual literature, from addressing the concept of security in general and then to the concept of energy security in a more precise manner, in addition to addressing To aspects of the determinants of energy security, and the theoretical perceptions of the concept according to the theories of international relations, as well as the extent to which the European Union adheres to the issue of energy and the latter's connection to the security of the union, as well as a statistical analysis of the value of energy imports from Russia towards Europe.

In the second chapter of this study, the impact of Russian energy on the European Union, security and strategy, was addressed by addressing all aspects of the Ukrainian crisis, whether before or after the war. It cast its burdens on the European Union, and for this the effects of Russian energy on the European Union were discussed strategically. We find that the European Union drew a strategic map represented in diversifying energy sources and searching for other alternatives represented in going towards renewable energy, as well as diversifying international partners in this field along the lines of Algeria is an important and strategic partner.